الجمهورية اليمنية

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

دراسة تطبيقية في شركات المحاسبة والمراجعه ومجموعة من المحاسبين القانونيين

بحث تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعـــداد الطـــلاب:

إسماعيل عبدالله شرهان

امجد خالد عبدالرب الشميري

يوسف عبدالكريم البصير

حسن علي الخزان

سعد محمد الاعرج

إشـــراف د/ محسن علي مثنى

صنعاء 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي :

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

سورة المجادلة آية (11)

الأهداء

يسبقني قلمي ليخط كلماتي ...تتزاحم عباراتي لترسم

شكري وأمتناني وحمدي الذي لا يستحقه الا الله

أولا...

أهدي مشروعي الى من أحمل أسمه بكل فخر ابي

سندي وتاج راسي، وكذلك الذي يهتز قلبي بحبها نبع الصبر

والحنان أمي جنة حياتي

والى جميع الدكاترة و الأساتذة الذي قدموا لنا جميع

ما لديهم من علم وحلم وثبات وطموح .

شكر وتقدير

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل وكملنا وجملنا بالفضيلة واسعدنا بالهداية والتوفيق والصلاح مع سلام لائق علا النبي افصح الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم وماتوفقنا الا بالله رب العالمين ولا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلى أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا وامتناننا إلى الدكتور المشرف / محسن علي مثني

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الدكتور / خالد العليمي

كما نقدم الشكر الكبير لكل الدكاترة الكرام الذين رافقونا في كل أطوار التعليم ووجهونا وعلمونا وأوصلونا إلى هذه المرحلة وعلى كل التوجيهات والمساعدات القيمة التي قدموها لنا في كل مجالات الحياة

كما لا يفوتني أن ارفع أسمى عبارات الشكر و التقدير والامتنان إلى والداي الفاضلين على دعمهم المتواصل لنا

وعلى كل التوجيهات التي قدموها لنا طوال حياتنا الدراسية

وعلى تشجيعهم المتواصل وحرصهم الدائم على مصلحتنا وإتمام مسرتنا العلمية .....

الفهرس

قال تعالي : ..... أ

الأهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... ت

الفهرس ..... ث

ملخص البحث ..... ح

ABSTRACT ..... خ

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة 8

- **مقدمة** 9
- **مشكلة البحث** 10
- **اهداف البحث** 11
- **اهمية البحث** 11
- **فرضيات البحث** 13
- **منهجية البحث** 13
- **متغيرات الدراسة** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- **حدود البحث** 13
- **مصادر جمع البيانات** 13
- **مصطلحات البحث** 14
- **الدراسات السابقة** 15

الفصل الثاني: الإطار النظري 20

المبحث الأول : المحاسبة القضائية 21

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية 21

أولا: مفهوم المحاسبة القضائية 21

ثانياً: نشأة المحاسبة القضائية 23

ثالثاً: أسباب ظهور المحاسبة القضائية 25

رابعاً : أهمية المحاسبة القضائية : 26

خامسا: أهداف المحاسبة القضائية 27

المطلب الثاني : مجالات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية 29

أولا: مجالات استخدام المحاسبة القضائية 29

ثانياً : أساليب المحاسبة القضائية : 32

ثالثاً : إجراءات المحاسبة القضائية 35

رابعاً : مراحل المحاسبة القضائية 37

المطلب الثالث : مؤهلات ومعارف ومهارات المحاسب القضائي 39

أولاً : مؤهلات المحاسبة القضائية : 39

ثانيا: معارف ومهارات المحاسبة القضائية : 41

المبحث الثاني: الفساد المالي 46

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للفساد المالي 46
أولا: مفهوم الفساد : 46
ثانياً: ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها 48
ثالثاً: مظاهر الفساد المالي 49
رابعاً : أسباب ودواعي الفساد المالي : 53
المطلب الثاني : آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسئولة عنها 55
أولاً : آليات مكافحة الفساد المالي..... 55
ثانياً : الجهات المسوولة عن مكافحة الفساد المالي..... 59
ثالثاً : إستراتجيات مكافحة الفساد المالي 62
المطلب الثالث : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي 65
آليات المحاسبة القضائية لمكافحة الغش والفساد المالي 67
الإجراءات الوقائية للمحاسبة القضائية 72

الفصل الثالث الدراســـة الميدانيــة..... 74

المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية 75
إجراءات البحث: 75
منهج البحث: 75
مجتمع وعينة البحث: 75
مقياس أداة الدراسة الميدانية: 76
صدق اداة الدراسة:..... 77
اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:..... 77
الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة: 78
المبحث الثاني : تحليل ومناقسة النتائج..... 79
أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: 79
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان 85
ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة: 94
رابعاً: اختبار الفرضيات: 95
خامساً: اختبار صدق أداة الدراسة:..... 97

الفصل الرابع : 99

الاستنتاجات والتوصيات 99

المراجع..... 103

المراجع العربية : 104
المراجع الإنجليزية : 109

المــلاحـــــق..... 112

ملخص البحث

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في شركات المحاسبة والمراجعة ومجموعة من المحاسبين القانونيين والمراجعين اليمنيين_ امانة العاصمة_ صنعاء ولتحقيق اهداف البحث اتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استبيان من ثلاثة محاور، وتمثلت العينة من ب (50) استبيان

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:

1_ لا توجد وحدة قياس موحدة في كافة الشركات تحد من الفساد المالي والتلاعب.

2_ رفع مستوى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والاعانات الحكومية.

3_تهتم وتركز المحاسبة القضائية بشكل كبير على من يقوم بعملية الفساد المالي.

4_تعزيز قدرات المحاسب القانوني بشكل كبير في الحد من التلاعب والغش والفساد المالي.

5_ ان دراسة احتياجات الشركة من تدقيق محاسبي للقوائم المالية في ظل شكوك حول مصداقية القوائم المالية تأتي عملية الفحص والمراجعة التي تكشف الفساد المالي وتعالجه.

ولخص البحث الى عدد من التوصيات أهمها:

- توظيف كوادر وكفاءات ملمة بشكل كبير بالتلاعبات التي تظهر في القوائم المالية.

- توعية الشركات بشكل كافي عن طبيعة عمل المحاسبة القضائية والعقوبات والاضرار في حال لجات الشركات للتلاعب المالي.

- اتاحة المحاسبة القضائية الفرصة للعاملين في كافة الأقسام بالمشاركة في تطوير الأساليب والإجراءات المستخدمة.

- يتوجب على الشركات مراعاة توفير نظام داخلي قوي يجنبها تلاعب أحد افراد الإدارة المالية مما ينتج عنه تلاعب مالي.

- الاخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات المحاسبية القضائية التي تتم في الشركات في حالات التدخل القضائي نظرا لأهمية النوعية في مثل هذه الأمور.

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of judicial accountancy in reducing financial corruption in accounting and auditing companies and a group of Yemeni chartered accountants and auditors _ Amanat Al Asema _ Sana 'a and to achieve research objectives. Researchers followed the analytical descriptive approach. A three-pronged questionnaire was used. The sample consisted of 50 questionnaires.

This study has reached a number of results, the most important of which are:

1. There is a unified measurement unit in all companies that limits financial corruption and manipulation.
2. Increasing compliance with laws and legislation on donations, charity and government subsidies.
3. Judicial accountability focuses heavily on those engaged in financial corruption.
4. Strengthen the principles of internal control significantly reduces manipulation, fraud and financial corruption.
5. Examining the company's needs for accounting audits of financial statements in the light of doubts about the credibility of financial statements leads the process of examination and audit that exposes financial corruption and addresses financial corruption.

The research summarized a number of recommendations, the most important being:

- To recruit qualified staff who is substantially responsible in identifying the manipulations that appear in the financial statements.
- To make companies sufficiently aware of the nature of the work of judicial accounting, penalties and damages in the event of companies' financial manipulation.

Providing judicial accountability for employees in all departments with the opportunity to participate in the development of the methods and procedures used.

- Companies must take into account the provision of a strong internal system that avoids manipulation of a member of financial management, resulting in financial manipulation.

-Taking into account all judicial accounting procedures conducted in companies in cases of judicial intervention in view of the importance of quality in such matters.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

❖ **مقدمة:**

تمر منظمات الأعمال اليوم بالعديد من التغيرات المتلاحقة حيث أصبحت تعيش في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة، وقد أدت هذه التطورات الى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في إنهيار عدد من الشركات الكبرى العالمية مثل شركة أنرون (Enron) للطاقة، وشركة ورلدكوم (World Com) للاتصالات الأمريكيتين، وغيرهما من الأسماء جراء التلاعب في استخدام الأساليب المحاسبية لزيادة أرباحها في سوق الأسهم. وتفشي الفساد المالي حيث أصبح الفساد المالي منتشرا بكثرة في وقتنا الحالي وقد زادت شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود احتيالات وتضليل في القوائم المالية وارتفاع معدل الدعاوي القضائية والمنازعات ومن ثم حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم ومهارتهم وعمق تحرياتهم وابداء رايهم حول الدعاوي القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية وقد حدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بسبب الفساد المالي وضعف اليات المراقبة المحاسبية ويعتبر الفساد المالي والإداري أهم التحديات التي تواجة اقتصاد الدول فهو ظاهرة عالمية شديدة الأنتشار وتواجة كل الدول والمجتمعات سواءً كانت غنية أو فقيرة ويعد الفساد المالي من أخطرالأنواع بإعتبارة قائم على الإدارة لأنشطة الدولة وهيئتها التنفيذية والتشريعية حيث سببت الظاهرة في إنهيار العديد من الشركات الكبرى، بعد الفضائح المالية والإنهيارات والتي تركت أثاراً مدمرة ونتائج مؤلمة لأن الفساد المالي يعمل على تبديد الثروات وسرقتها من قبل المفسدين وهذه الأحداث أدت إلى ظهور **المحاسبة القضائية والتي تحتاج الى المزيد من البحث والدراسة** والتي أصبحت شيء أساسي لا يمكن الاستغناء عنها وتهتم المحاسبة القضائية بإعداد محاسبيين مؤهلين قضائيين على درجة كافيه من التأهيل العلمي والعملي للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح

الحق واقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية .

وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي، كما أنها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معا للعمل على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوي القضائية حيث تيسر الطرق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشار قضائياً على مستوى عالي، تعمل على إعداد محاسبة قضائي قادرا لكي يكون خبيرا وفاحصاً ومستشارا فعالاً يقوم بأجراء تحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعوي القضائية، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.

❖ **مشكلة البحث:**

تنبع مشكلة البحث من وجود فساد مالي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق إلى أصحابها، وان الخبرة المحاسبية التي يطلبها القاضي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة، وخاصة عندما يكون التلاعب المالي يستند إلى الاستخدام السيء لأساليب المحاسبة ، فالقاضي يعجز عن إصدار حكمة في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها ، لعدم قدرته على الإلمام بها، لأنها غير تخصصه وليس لديه الخلفية العلمية المحاسبية الكافية للفصل في النزاعات وقد تتعلق وقائع النزاع بأمور فنية محاسبية تخصصية تفوق قدارته وامكاناته، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبيين ليساعدوه في إثبات وفك طلاسم الأرقام المقدمة.

من هنا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة دور المحاسبية القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي.

ويسعى الباحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث وهو:

ما هو دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؟

ويتـــفـرع من الـتساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي كالآتي:

1. ما هي مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؟
2. ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في الحد من الفساد المالي؟
3. ما مدى توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي؟

❖ **اهداف البحث**:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.
2. دراسة الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في الحد من الفساد المالي.
3. تحديد مدى توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

❖ **اهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث في الجوانب التالية:

1. **الأهمية العلمية**:

أ- يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً والتي برزت أهميته منذ انهيار الشركات الكبرى وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي في الشركات على المستوى المحلي والعالمي.

ب- تنبع أهمية البحث في ندرة البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مجال المحاسبة القضائية.

ج- تأتي أهمية البحث في تعلم مهارات المحاسب القضائي مثل رفع الشك المهني والتركيز على البحث والتقصي عن الفساد المالي.

2. **الاهمية العملية**:

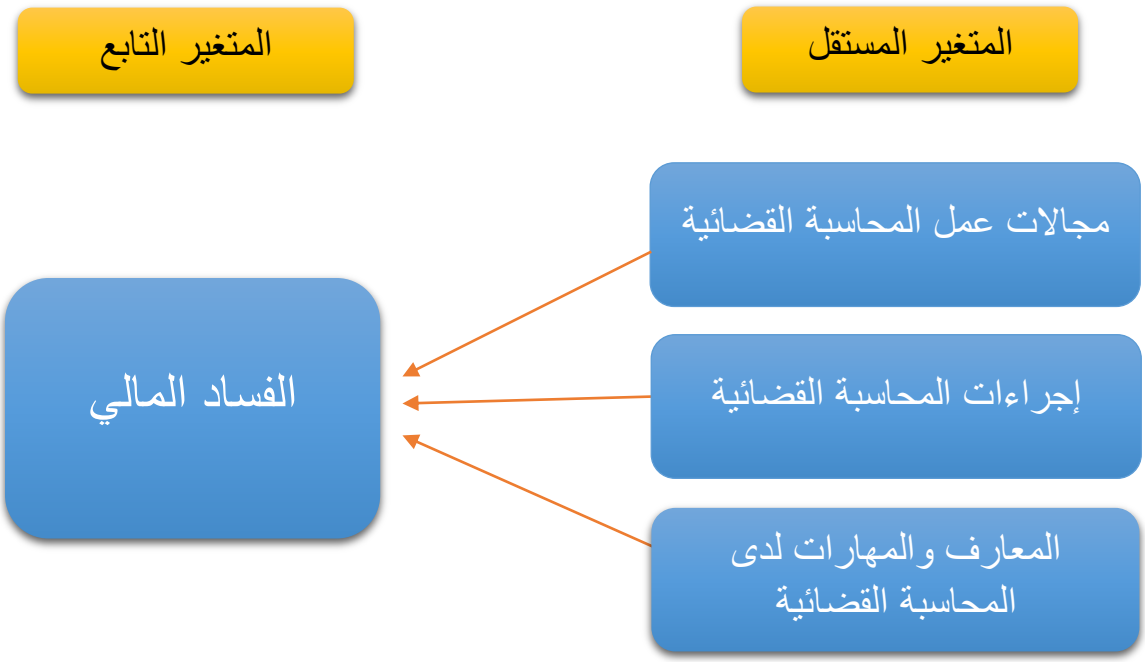
أ- تصميم استبانة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي.

ب- الحد من انتشار الفساد المالي في الشركات وتأييد المحاسبة القضائية وتخفيض معدل جرائم الفساد المالي.

ج- ترشيد أحكام القضاء المتعلقة بالفساد المالي واساءة استخدام المال العام.

د- تلبية احتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم.

❖ **نموذج البحث:**



❖ **فرضيات البحث:**

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقة فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية.

الفرضية الأولى: لايوجد دور بين مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور بين اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد دور بين توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

❖ **منهجية البحث:**

المنهج التحليلي الوصفي: وهذا من خلال جمع وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

❖ **حدود البحث:**

1. **حدود موضوعية:** تركز على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي
2. **حدود مكانية**: مكاتب المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية – امانة العاصمة.
3. **حدود زمانية** :2022/2021م
4. **حدود بشرية**: المحاسبين القانونيين في مكاتب المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية – امانة العاصمة.

❖ **مصادر جمع البيانات**:

1. **مصادر أولية:** فقد تمثلت أداة الدراسة باستبيان تم إعداده بما يتناسب مع أهداف الدراسة ومشكلتها وفرضياتها.
2. **مصادر ثانوية:** تم الرجوع إلى الكتب والدراسات السابقة، ومواقع الانترنت.

❖ **مصطلحات البحث:**

المحاسبة القضائية :

هو العلم الذي يعمل على جمع وتقديم المعلومات المالية في شكل مقبول ومفهوم للمحكمة المختصة ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية

النزاهة:

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل ، وهي تقتضي إفصاح الموظف العام عن ممتلكاته قبل تولي مهام وظيفته، والإعلان عن أي تضارب قد ينشأ بين مصالحه الخاصة وبين المصلحة العامة ، وهذه القيم تشمل حرص الموظف على رفض أي مقابل مالي (رشوة) من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يؤثر على المصلحة العامة أو يؤدي إلى إهدار المال العام

المحاسب القانوني :

هو المحاسب المصرح له مزاولة مهنة المحاسبة بصفة مستقلة ،و تكمن طبيعة عمل المحاسب القانونى فى مكاتب المحاسبة والمراجعة ، بعد ثلاث سنوات تقريبية من العمل يقدم المحاسب القانوني مستنداته الى سجل المحاسبين والمراجعين ليحصل على رقم خاص به ، وبهذا يحق له بعد الحصول على عضويه هذا السجل بمراجعه القوائم المالية للشركات والتوقيع عليها وختمها بختمه و من مهامه ايضا كتابة تقريره ايضا على هذه القوائم، يعتبر المحاسب القانوني جهة محايدة تراجع قوائم الشركات المختلفة

الفساد :

هو الخروج عن القانون والنظام أو استغلال المال العام من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة (الراشدي والنعيمي 10 : 2009)

الفساد المالي :

هي كافة المعاملات المالية والإقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي الى أكل أموال الناس بالباطل والى عدم إستقرار المجتمع والى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمحتاجين وما في حكمهم .

الاحتيال :

ويقصد بذلك احتيال الموظف على التشـــريعات والنظم بما يعمل على حرمان البلد من موارد معينة وإظهار فعل معين بشكل مطابق للقانون بغرض الحصول على منافع شخصية ، كأن يتم إدخال بضائع أو سيارات مع تسهيلات تعفيها من الضرائب والجمارك المستحقة للدولة .

❖ **الدراسات السابقة:**

يقوم الباحث بعرض وتحليل عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تناولت المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي الإداري والتي أجريت علي بيئات مختلفة وتم اختيار تلك الدراسات على اساس مدي أهميتها في توجيه منهجية الدراسة الحالية وتحديد الاضافات العلمية الجديدة للباحث، وفيما يلي بعض تلك الدراسات التي تمكن الباحث من الحصول عليها.

1. **دراسة الكبيسي. المحاسبة القضائية من وجهتي نظرا القضاء (2016)**

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على اهمية المحاسبة القضائية فض النزاعات ذات الطبيعة المالية ، وبصورة عادلة في الأردن وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي وقد توصلت الدراسة الى ان الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات ، وقلة البحوث عن المحاسبة القضائية في الوطن ، وعدم وجود جهات اكاديمية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية.

1. **دراسة (محمود): اطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية (2014)**

هدف الدراسة الى تحليل أوجه القصور في المراجعة الخارجية في اكتشاف الغش وتوضيح مفهوم المراجعة القضائية واهميتها وتحليل واقع الممارسة المهنية من خلال دراسة عينة مكونة من مكاتب المحاسبة والمراجعة والأكاديميين ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي المصري، إضافة الى مستخدمي القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة الى أهمية المراجعة القضائية واعتبارها ركنا مهما وجوهريا من اركان منظومة منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية، إذا انها تودي الي تضييق فجوة التوقعات، وتحسين كفاءة منظومة الرقابة على الشركات المساهمة.

2. **دراسة قمبر. أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في المنهج التعليم العالي (2014)**

هدفت الدراسة الى قياس مدى اهمية المحاسبة القضائية ودورها في مجال الأعمال، إضافة الى أهمية دمجها في مناهج التعليم، وتحديد أهم المعوقات التي تمنع ذلك للغلب عليها. وقد توصلت الدراسة الى إدراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية لأهميتها، وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، وذلك لعدم وجود معوقات خطط محددة وواضحة لكيفية دمج المحاسبة القضائية وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة

3. **دراسة: عاطف ، (2013م) دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**

تمثلت مشكلة الدراسة فيما واجهته مهنة المحاسبة من مشاكل كثيرة جراء قضايا الفساد المالي والإداري من أهمها فقد ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة وتعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الانتقادات نظرا القصور في معالجة قضايا الفساد المالي والإداري نتيجة

المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. اعتمدت الدراسة على توزيع قوائم استقصاء بجانب استخدام بعض الأساليب

الإحصائية لتحليل النتائج واختبار صحة الفروض. اختبرت الدراسة فرضية، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الاحتيالية للفساد المالي والإداري وبين حالات الغش والفساد، وفرضية، ينخفض الأثر السلبي للأساليب الاحتيالية للفساد المالي والإداري على حالات الغش والفساد في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد. توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى آليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين، تبين أن آثار آليات المحاسبة القضائية كانت إيجابية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة بشكل يؤهلهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل أختلف هذا البحث عن الدراسة الحالية في أنها تناولت استخدام المحاسبة القضائية في جمهورية مصر العربية ، بينما تتناول الدراسة تطبيق المحاسبة القضائية بالعراق قامت هذه الدراسة بدراسة وتحليل لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال تخفيض الأثر السلبي للأساليب الاحتيالية للفساد المالي والإداري على حالات الغش والفساد في ظل تفعيل آليات المحاسبة القضائية لمكافحة قضايا الفساد. وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

4. دراسة: الجليلي، (2012م) المحاســـبة القضـــائية ن وامكانيـــة تطبيقهـــا فـــي العـــراق،)الموصـــل

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المحاسبة القضائية تحتاج مجموعة من الخبرات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات، وتكنولوجيا المعلومات القضائية، دعم الدعاوي القضائية، وتسوية وفض النزاعات. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها، التعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق والفرق بينها وبين مهنة الخبير في محاكم البيئة العراقية. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي. اختبرت الدراسة فرضية، إن ارتفاع معدلات الدعاوي والمنازعات القضائية تتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية، وفرضية أن المحاسبة القضائية تحتاج إلى مجموعة مختلطة من الخبرات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات، وفرضية، أن مناهج المؤسسات التعليمية والجامعات في العراق لديها قدرة محدودة على تأهيل المحاسب والمراجع لتلبية متطلبات المحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن فضائح الغش للشركات العالمية مثل شركة أنرون وغيرها وما ترتب عليها من دعاوي قضائية قد خلق نوع من الطلب الكبير على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية، إن المحاسب القضائي بحاجة إلى مهارات عديدة منها التعليم والتدريب في مجال المحاسبة. تختلف هذه الدارسة عن الدارسات الحالية في إنها تناولت المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق بينما. الباحث لم يقم بدراسة ميدانية أو عمل استبانة للوقوف على مشكلات الدراسة بشكل موسع. وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

1. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Debajie 2019 : Role of forensic Accounting in Limiting Tax evasion in The Jordanian Public Industrial Shareholding Companies The Perspective of Jordanian Auditors Through

تهدف الدراسة إلى تعزيز أداء مهمة تقييم مخاطر الاحتيال في مكتب الم ارجع العام والمحاسب العام من خلال الاستخدام الفعال لمهارات المحاسب القضائي ومراجع

الحسابات وخاصة في قطاعات الربحية وقطاعات الاستثمار، كما أنها تشير إلى إمكانية تحسين قياس اداء وتعزيز الاداء المالي من خلال توفير الثقة في اسواق المالية من قبل المحاسبة القضائية، وتمثلت النتائج المتواصل إليها من خلال الدراسات المتنوعة التي تم التطرق إليه باستخدام دراسات عمرها خمس سنوات كشف البحث أن نمو التكنولوجيا قد أثرعلى ظهور الاحتيال المحاسبي. مثل: غسيل اموال،اختلاس اصول، الرشوة والفساد، والتلاعب في السجلات المحاسبية؛

2- دراسة Sule et al (2019):- بعنوان :- The Effect of forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud : A Study in Nigeria

تناقش هذه الدراسة ما إذا كان إستخدام وتطبيق تحقيقات المحاسبة القضائية له تأثير في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا، إذ أنه تم التعرف على نطاق واسع بالحاجة إلى خدمة المحاسبة القضائية في معظم البلدان المتقدمة إلا أنه في الدول النامية مهنة المحاسبة القضائية تحظى باهتمام الجهات الرقابية وهيئات المحاسبة المهنية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي تمحورت حول المحاسبة القضائية وتقنيات تطبيقها، إذ توصلت من خلالها إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها خدمة المحاسبة القضائية لها تأثير كبير في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا تكون المحاسبة القضائية بمثابة أساس لخلق الوعي بين إدارة نظام المحاسبة والمراجعة في نيجيريا وغيرها من البلدان النامية التي لديها مبادئ توجيهية مماثلة .

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المحاسبة القضائية

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية .

المطلب الثاني : مجالات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية .

المطلب الثالث : مؤهلات ومعارف ومهارات المحاسب القضائي .

المبحث الثاني : الفساد المالي

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للفساد المالي .

المطلب الثاني : آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسئولة عنها .

المطلب الثالث : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي .

المبحث الأول : المحاسبة القضائية

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية

أولا: مفهوم المحاسبة القضائية

وردت العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية منها،

عرفت المحاسبة القضائية بأنها: وعرفت بأنها تطبيق للمهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية، أو التصرفات الخاصة بكل من (تحديد ، تسجيل، تسوية ، استخراج، فرز) التقرير والتحقق من البيانات المالية السابقة ، أو لتطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية المنازعات القانونية المستقبلية [1]

وعرفت من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بأنها: تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني لجمع وتحليل وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير، وتوصيل النتائج التي يصل اليها للمحكمة ومجلس الإدارة أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى [2]

المحاسبة القضائية مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسات المحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات في ضوء المعرفة بالأمور القانونية ، وهي تركز على فحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل ، وتزداد الحاجة اليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوى قضائية تتطلب الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومعاونيه على إقرار الحق وتحقيق العدالة [3]

هي مجال من مجالات المعرفة الفكرية الحديثة التي تقوم على أساس مبدأ فكري يربط بين إحتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية وبين ما يوفره علم المحاسبة من معلومات

---

[1] Cuttis, E, **Legal and Regulatory Environments and Ethics, Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula**, Issue in Accounting Education, Vol. 23, No 44, 2008, PP. 535- 543.

[2] American Institute of certified public Accounting (AICPSA), Expert Witness, 2010,p6.

[3] نجوي أحمد السيسي ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2006)ص.

الغاية الأساسية منها تقديم الحقائق حول صحة المعاملات المالية المطروحة أمام المحاكم للخروج بتقارير ترشد القضاء في إصدار أحكام عادلة بحق الأطراف المعنية [4]

كما وردت العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية منها، إن الهدف من المحاسبة القضائية يتعلق على وجه التحديد بالقضايا التي تم تحديدها وبمعاونة المحاسب يقوم الزبون بتحديد هدف محدد مثل تقدير الخسائر وخطة المعاشات التقاعدية، وغيرها وربما يستخدم المحاسب تقنيات فحص محددة وتكون مشابهة لتلك المستخدمة في المراجعة المالية، ولكن الغرض من هذه الإجراءات يختلف عن المراجعة المالية بشكل بسيط، أي أن المحاسب القانوني على سبيل المثال يقوم بفحص سلسلة الأعمال الورقية الثبات صحة الحسابات اللازمة لتلبية هدف معين، إن المحاسب القضائي يقوم بوظيفة ان الهدف في نهاية المطاف من خدمات الشهادة ويكون مسئولا فقط عن عمله، المحاسب القضائي هو استخدام نتائج المحاسب لتسهيل التواصل إلى تسوية أو ترشيد حكم لجنة التحكيم من خلال المعلومات المالية كمجال لمواصلة النقاش، إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني. [5]

يرى الباحث أن التعريفات السابقة أعطت صورة تكاد تكون واضحة عن المحاسبة القضائية حيث أنها جميعا تتفق على أن المحاسبة القضائية هي الاستفادة من الجوانب المحاسبية بتطبيقاتها المختلفة في دعم الجوانب القانونية، ويمكن أن نلخص مفهوم المحاسبة القضائية بأنها إحدى فروع المحاسبة الحديثة التي تقوم بالاعتماد على المعرفة المتكاملة بأساسيات ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة العامة وأمور قانونية متعلقة بالبحث والتحري وأمور أخرى متعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، والتي تتم بواسطة شخص مؤهل علمياً وعملياً ، يتسم بمهارات متخصصة في المحاسبة والمراجعة بجانب مهارات في البحث والتحري مما يجعله مؤهلاً لأن يكون خبيراً أو مستشاراً

[4] ياسر زعارير وآخرون ، **أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي** (كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016)ص. 1

[5] AICPA Eopert Witness, 2010 p6

يقوم بإجراء تحريات أكثر دقة وعمقاً وشمولاً من المراجع الخارجي ، بما يساعده على إبداء الرأي الفني المتخصص المحايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية لرجال القضاء يساعدهم على البت في النزاعات القضائية وتحقيق العدالة .

ثانياً: نشأة المحاسبة القضائية .

تشير الأدلة الى أن مهنة المحاسبة القضائية ليست حقلاً جديداً فقد كانت في الوجود منذ فترة طويلة على الرغم من أنه خلال تلك الفترة لم يكن يطلق عليها المحاسبة القضائية . ويشير دليل الى أن وجود المحاسبة القضائية يعود الى سنة (1817م) نتيجة نشوء قضية إفلاس شركة Meyer.V.Sefton إذا ان الأدلة المتعلقة بتلك القضية يصعب فحصها من خلال المحكمة مما تطلب الأمر إستدعاء المحاسب الذي أجرى عملية التحري في القضية للإدلاء بإفادته أمام المحكمة بصفته شاهداً وخبيراً . ويعد ذلك المحاسب من وجهة نظر رائد المحاسبة القضائية الدكتور Larry Crumbley بأنه أول محاسب قضائي في التاريخ وبداية للمحاسبة القضائية بصفتها مهنة[6] ويشير دليل آخر تم توثيقه عن معرفة المحاسبة القضائية كان ضمن إعلان في إحدى الصحف اليومية في مدينة غلاسكو ، في جمهورية اسكتلندا ، وذلك في عام 1824م ، حيث كان حينئذ هناك دعوى للحكام والمحاكم والمحامين ، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي [7]

ويمكن سرد تسلسل تاريخي للأحداث المهمة التي شكلت تاريخ المحاسبة القضائية كالتالي : [8]

- ❖ 1925 مقال في مجلة المحاسب الأمريكية عن ضرورة توفر خبرات قانونية للمحاسبين.
- ❖ 1931م إدانة عصابة آل كابوني في قضايا التهرب الضريبي وغسيل الأموال بواسطة تيم من المحاسبين القانونيين من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بقيادة الرائدFrank Wilson الذي يعتبر من رواد المحاسبة القضائية .

---

[6] Tommie Singleton and others, **Fraud Auditing and Forensic Accounting** (John Wiley & Sons, Inc, Third Edition, 2006) p37 .
[7] Zysman,Alan, 2010 . p.18
[8] Accessed on 15/4/2016

- 1946م نشر محاسب أمريكي من نيويورك يسمى Maurice Peloubetمقالاً بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم .
- في الخمسينات والستينات من القرن الماضي استخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي أكثر من 500 محاسب ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية المشبوهة وذلك خلال فترة الحرب العالمية الثانية .
- 1982م صدر أول كتاب في المحاسبة القضائية بعنوان (المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة) قام بتأليفه ، Francis.C.Dykeman أعقبه كتاب المحاسبة التحقيقية 1986م ، ثم كتاب مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية 1987م .
- 1986م قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) باصدار دليل الممارسة رقم (7) وفيه تم تحديد مجالات خدمات المحاسبة القضائية .
- 1988م تم تأسيس مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين (ACFE) الذي يحظى بسمعة طيبة في مكافحة قضايا الفساد .
- 1997م تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين (ABF) .
- 1998م بدأ مجمع مفتشي جرائم الفساد المعتمدين باعطاء شهادة زمالة المحاسبة القضائية .
- 1998م صدر أول عدد من مجلة المحاسبة القضائية في جامعة لوزيانا الأمريكية برئاسة تحرير البروفسير Larry Crumbley .
- 2003م صدور تقرير لجنة التسوية والنزاعات في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)عن دمج إجراءات المحاسبة القضائية في بيئة المراجعة على ضوء المعيار الجديد SAS 99 .

❖ 2008م زيادة الزخم الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين قضائيين معتمدين بعد بداية الانهيارات الاقتصادية العالمية واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة .[9]

من ناحية الممارسة الحالية للمحاسبة القضائية يقوم مجمع مفتشي جرائم الأموال (ACFE) باصدار شهادة محاسب قضائي معتمد (CFE) باشتراطات قبول خبرة سنتين كحد أدنى في المجال ، كما قام مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بمنح شهادة محاسب قضائي معتمد لمنسوبيه من حملة شهادة (CPA) بداية من العام (2008م) باشتراط خبرة خمس سنوات في المجال واجتياز امتحاناتها، وهناك العديد من الجمعيات المهنية حول العالم في الوقت الحالي تقدم دورات تدريبية لمنسوبيها من ممارسي المحاسبة القضائية كما في استراليا وكندا وبريطانيا وغيرها ، وأصبح العديد من الجامعات تقدم برامج دراسية ودورات تدريبية وورش عمل ومنح شهادات على مستوى الدراسات العليا حول المحاسبة القضائية .مما سبق يرى الباحث أنه وعلى الرغم من هذا التاريخ الطويل إلا أن مفهوم المحاسبة القضائية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً حيث لم يكن هناك فهم متعمق وتقدير واسع داخل الأوساط الأكاديمية والهيئات المهنية في العالم بأهمية المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي خصوصاً في العالم العربي

ثالثاً: أسباب ظهور المحاسبة القضائية

في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة تعرض الفكر المحاسبي إلى كثير من الانتقادات ، نظراً لقصوره في اكتشاف ومنع ومعالجة ومحاسبة قضايا الفساد المالي ، وبالتالي أن الجمهور فقد الثقة في مهنة المحاسبة ، فظهرت الحاجة إلى المحاسبة القضائية فهي من

[9] رافي نزار جميل و مقداد أحمد الجليلي ، **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال**

المواضيع البحثية التي تستحق الاهتمام بها كأحد آليات محاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي بالشركات .

تتمثل أسباب ظهور المحاسبة القضائية في [10]:

1. التعدد الواضح في الوظائف وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد المالي .
2. تشعب العمليات المالية بين الشركات .
3. استشراء الفساد والغش ، فقد أصبح الفساد من أخطر القضايا في الوقت الحاضر وأصبح يعرقل مسيرة التنمية .
4. التطور الاقتصادي المتسارع ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ، أدى إلى الطلب على خدمات المحاسبة القضائية لدعم مستويات الأداء لدى المحاكم القضائية .
5. طريقة تعيين مدققي الحسابات القانونيين من قبل الشركات كان فيه نوعاً من التواطؤ والضغط .
6. عدم أهمية رأي وشهادة المحاسب القانوني حول المخالفات المالية أمام القضاء .
7. عدم وجود تشريع ملزم لأهمية دور المحاسب القانوني في تاكيد الدعاوي القضائية .
8. عدم توافر محاسبين مؤهلين علمياً بشكلٍ كافٍ لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية [11].

رابعاً : أهمية المحاسبة القضائية :

تبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لإحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادراً لكي يكون خبيراً وفاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم بإجراء تحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية ، وتقديم

[10] د. مقداد أحمد الجليلي ، نزار راضي جميل ، **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعلميات غسيل الأموال - دراسة من مكتب التحقيقات الفيدرالي**

[11] Malusare, Lalita, **The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting**, Investigation and reventing Fronds in India, International Interdisciplinary Research Journal, Vol. III, No. III, 2013, P. 314.

تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتنور [12] أيضاً تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من أنها تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم بوجود غش بالقوائم المالية ، وتبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الأرقام لكشف الحقائق وتفتح الأبواب والمزيد من البحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة [13]

ومن الأسباب المهمة التي أدت الى نمو المحاسبة القضائية وزيادة أهميتها الآتي [14]

1. عدم تمكن لجان المراجعة الداخلية من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتيال الشركات
2. إن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر ضمان الاستقلالية لأنها تحتمل التواطؤ والضغط .
3. وان الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي تتمثل في إبداء الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد المراجعة مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية . ولا تتمثل في الكشف عن الفساد المالي أو الاحتيال والغش في القوائم المالية .

خامسا: أهداف المحاسبة القضائية .

تسعى المحاسبة القضائية لتحقيق الأهداف الآتية [(15)] :

1. التحري عن عمليات الفساد والكشف عنها
2. تحديد آليات المحاسبة القضائية التي تساعد في اكتشاف قضايا الفساد المالي .

---

[12] خالد محمد علي أحمد ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي**

[13] نجوي أحمد السيسي ، **مرجع سابق** ، ص.

[14] Owojori, A.A, **The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World** (European Journal of Scientific Research, ISSN 1450-216X, Vol. 29, 2009) No. 2.

[15] Golden Thomas, **A Guide to Forensic Accounting Investigation**, First Edition, John Wiley and Sons Inc., 2007, p345

3. تـوفير المعلومـات المحاسـبية والقانويـة وتحليـل محاسـبي مـالي بغـرض مسـاعدة القضـاء فـي تسـوية النزاعات التجارية .
4. معرفة المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وخصائصها .
5. تـوفير المعلومـات الماليـة والمحاسـبية للأغـراض القانونيـة باعتبارهـا الجسـر الـذي يـربط النظـام المحاسـبي بالنظـام القـانوني ، ومـن ثـم تـوفير تحليـل محاسـبي وفقـاً لاحتياجـات القضـاء بهـدف حسـم الدعاوى القضائية المقدمة .
6. المساهمة في الكشف عن عمليات الفساد المالي و في العديد من القضـايا العالميـة الشـهيرة مثل الانهيارات التي حدثت للشركات الأمريكية وغيرها
7. التعـرف علـى مـدى تـوافر انظمـة وقـوانين مفعلـة التـي تسـاعد فـي الحـد مـن ظـاهرة الفسـاد المـالي .
8. تحديد مقدار الخسائر أو الاضرار الاقتصادية المتكبدة او المحتملة الحدوث ، وجمـع الأدلـة الماليـة
التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المتطلبات القانونية لإستردادها .
9. إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب بها أمام المحاكم والمثـول أمـام المحكمة إذا تطلب الأمر .
10. حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية .
11. جمع الأدلة في الدعاوي الجنائية .
12. حساب قيمة الأصول في نزاعات قضايا الطلاق .
13. بيان اهمية تطبيق مقومات المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الفساد المالي .
14. تحديـد الانشـطة غيـر القانونيـة محـل الشـك وجمـع الادلـة والتحقـق والتحـري عنهـا والاثبـات وتحليلهـا وكشفها والتقرير عنها ورفعها للقضاء للبت فيها بصورة عادلة .[16]

[16] د. نصيف جاسم الجبوري وآخرون ، **دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي**

15. اظهار دور المحاسبة القضائية ودور المحاسبين القضائيين في اكتشاف ممارسات الفساد المالي، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة .
16. إعداد محاسبين قضائيين متخصصيين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والقانون ومهارات التدقيق والتحري ، ليكونوا بمثابة خبراء في المحاكم للإستعانة بهم في فض النزاعات.
17. التحقق والتحري من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف حول عمليات الفساد والكشف عنها،وتقدير الأضرار المالية المتكبدة او المحتمل الحدوث

المطلب الثاني : مجالات وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية .

أولا: مجالات استخدام المحاسبة القضائية

تعددت الكتابات حول مجالات تطبيق المحاسبة القضائية حيث أشار بعض علماء المحاسبة أن المحاسبة القضائية تغطي مجموعة واسعة من المجالات والعديد من حالات حماية أصول الشركات والأفراد منها [17]

1. التحقيقات الجنائية . مثل ملاحقة أموال المجرمين وجمع الأدلة والتحقيق نيابة عن قوات الشرطة ، ويرتبط هذا بما يسمى بالمحاسبة الإستقصائية .
2. حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم .
3. حوادث الإصابات الشخصية . لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث السيارات وغيرها .
4. منع عمليات الإحتيال أو الحد منها .
5. الخلافات الزوجية . كالبحث عن الأصول المفقودة وأماكنها وتقييمها .
6. الخسائر التجارية الاقتصادية . كالنزاعات المتعلقة بالعقود والعلامات التجارية .
7. الإهمال المهني . سواء ما يتعلق بخرق مبادئ المحاسبة أو المراجعةالمقبولة قبولاً عاماً .

[17] عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، **المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن**

ويرى عدد من كتاب المحاسبة أن المحاسبة القضائية تستخدم في المجالات التالية [18] :

1. التحري عن الغش والتلاعب في التقرير المالي وتقييم وتقديم الأدلة المناسبة
2. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثقرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب
3. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين .
4. تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية
5. الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد
6. تقييم مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعاناتالحكومية
7. تقييم المنشأة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنون وأولوية السداد
8. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص المضيعة على المنشأة .

كما يمكن استخدام المحاسبة القضائية في أي من المجالات التالية [19] :

1. المنازعات التي تنشأ بين المساهمين أو الشركاء .
2. قضايا المنازعات الشخصية كما في حالات الحوادث .
3. قضايا المنازعات مع شركات التأمين .
4. الإهمال المهني .
5. الإحتيال والغش في القوائم المالية .
6. حالات الإفلاس .
7. المنازعات بين البنوك والشركات .
8. الإختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون .

---

[18] إيمان محمد سعد الدين ، **دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري ص 289**

[19] Ramaswamy, Vinita, **New Fronticrs: Training Forensic Accountants within Accounting Progrin (**Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9, 2007) pp 31-38

وتتضمن المحاسبة القضائية خمس مجالات أساسية هي [20] :

1. وضع الضوابط المناسبة للإحتيال والغش والخداع .
2. تحديد نقاط الضعف أو الثقرات التي قد يحدث الإحتيال والتلاعب من خلالها .
3. المنازعات القضائية في مجال المال والأعمال .
4. التأكد من دقة وصحة الوضع المالي للمنشآت المراد بيعها أو إعادة تقويمها لأي سبب من الأسباب .
5. فحص وتحليل أسباب الخسائر المحققة .

وإضافة الى ماسبق ذكره من مجالات تقدمها المحاسبة القضائية إلا أن هناك من الكتاب والباحثين من أشار الى مجالات وخدمات أخرى منها [21] :

1. **أجهزة المخابرات والإستخبارات :** حيث يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد هوية الأموال ومصادرها الحقيقية للأفراد أو المؤسسات بالتعاون مع هذه الأجهزة كما في مكتب التحقيقات الفيدرالي(FBI) .
2. **إدارة المخاطر** : وهنا يجب أن يكون المحاسب القضائي على فهم بأنظمة الرقابة الداخلية، والمخاطر السائدة داخل الشركة ، ومداخل الإحتيال وسوء التصرف .
3. **الملكية الفكرية** : وفي هذا المجال يقدم المحاسب القضائي خدمة الكشف والتحقيق ومنع السرقة والإستخدام الإجرامي للملكية الفكرية .
4. **الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية** : مثل أنشطة التجارة في السلع غير المشروعة، أنشطة تهريب المنتجات والسلع عبر الحدود دون سداد الرسوم والجمركية، أنشطة الرشاوي والتربح من خلال الوظائف العامة، الدخول الناتجة

[20] Fletcher, Leslie. Higgins, Leslee. Mooncy, Lowell. Buckoff, Thoma, **Our Schools Compaign for Distinction in Forensic Accounting** (Souther Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008) pp 573-580

[21] Romburgh, Van, **The Training of Forensic Accountant in South Africa** (Unpublished master's thesis, NorthWest University, South Africa, 2008) P35.

عن التهرب الضريبي من خلال إخفاء الدخل أو التلاعب في الحسابات، الدخول الناتجة عن عمليات النصب والإحتيال والسرقات والإختلاسات من الأموال العامة، الدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية .

مما سبق يتضح للباحث أن مجالات المحاسبة القضائية تتسم بالتنوع والإتساع بحيث تغطي كل الجرائم المتعلقة بالفساد المالي ، والجرائم المنظمة ، وقضايا المنازعات التجارية والضريبية، وقضايا التعويضات المرتبطة بالتأمينات وحوادث الإهمال المهني، وقضايا الملكية الفكرية ، وغيرها من الجرائم الإقتصادية والجنائية.

ثانياً : أساليب المحاسبة القضائية :

تتعدد الأساليب التي يستعين بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الغش والفساد المالي والتصرفات غير القانونية ، وينبغي علي المحاسب القضائي وفريقة استخدام تقنيات وأساليب محاسبية تدقيقية وتحقيقية مناسبة للكشف عن عمليات الفساد المالي أو الإقتصادي والحد منها . ومن الأساليب والتقنيات التي تستخدمها المحاسبة القضائية لجمع الأدلة واكتشاف الإحتيال ومنعه وأداء خدماتها الإستشارية والقانونية مايلي [22] :

1. نظرية الألعاب والتفكير الإستراتيجي : تستخدم هذه النظرية في اكتشاف الإحتيال من خلال تقييم المخاطر، تخطيط عملية المراجعة، تطبيق إجراءات المراجعة.
2. أسلوب التشكيك في الوثائق : يستخدم هذا الأسلوب للتأكد من سلامة المستندات فقد يكون بعضها مزيف أو معدل أو محذوف أو في حالة عدم وجود تفاصيل بالمستندات.

[22] Mehta; Mathur, Tarun, **Preventing financial fraud through forensic accounting** (The Institute of chartered accountant of India, vol. 55, No. 10, 2007) pp 1576-1578.

3. تحليل التسلسل الزمني : يستخدم لفحص التفاصيل من بداية حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها، حيث يساعد ذلك المحاسبين القضائيين في تفسير الترابط الزمني بين الأحداث وتلخيص التحقيقات
4. أسلوب تتبع الجداول : يستخدم في تتبع الأموال من مصرف الى مصرف، من منشأة الى منشأة ، أو من شخص الى آخر. وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في حالات جرائم غسيل الأموال
5. أسلوب المراجعة المستمرة : يستخدم في اكتشاف الإحتيال، وسوء الاستخدام للأصول، والأنشطة غير الملائمة ، والأشياء الشاذة . حيث يتم وضع علامة على الأحداث التي يتم تقييمها ضمن الأخطاء لغرض متابعتها
6. أسلوب التسلسل : يتوجب على المحاسب القضائي حماية الدليل المالي والمحافظة على التسلسل الزمني حيث يجب أن تكون هناك طريقة توضح أن الدليل لم يتم التلاعب فيه أو إتلافه أو حجزه، فهناك حاجة من وقت الحصول على الدليل وحتى وقت تقديمه كدليل إثبات.
7. أسلوب تحليل الصلة : يقصد به تحليل العلاقة بين الشخص والبيانات، أو بين العديد من الأشياء المختلفة التي لاتظهر من خلال البيانات الأولية وذلك لربط الأحداث مع بعضها البعض.
8. خريطة التنقيب عن البيانات : يستخدم فيه قلم الإشارة لتحديد العناوين الرئيسية، أو الفقرات، أو البيانات الهامة في المستند وذلك بغرض تصفحه والرجوع الي البيانات الهامة مرة أخرى بسهولة.
9. الأدوات المساعدة المحوسبة : قد يتطلب المحاسب القضائي في جزء من الإجراءات استخدام برامج إلكترونية لمعالجة البيانات المالية المهمة بنظام معلومات العميل دون الإعتماد عليه.

10. تقنية التنقيب عن البيانات : يستخدم هذا الأسلوب بمساعدة الحاسوب للتنقيب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة، ويحتاج هذا الأسلوب معرفة جيدة بنظم المعلومات الإلكترونية.

وأضاف آخر أسلوبين آخرين لأساليب المحاسبة القضائية هما ([23])

1. الحصول على دليل إثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
2. تكوين قاعدة بيانات للإسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.
3. المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف ايجاد دليل الجريمة أوالخطأ.
4. تحليل الرابط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية.
5. خريطة التعقب لاظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها، والى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة
6. تحليل مصادر الأموال واستخدامها [24].
7. تعقب الصفقات والذي يسمى أيضاً مشهد الجريمة .
8. تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في الصرف.
9. التدقيق التفاعلي للتحري عن النشاطات غير القانونية وجمع الأدلة لتحديد المسئول عنها.
10. اختبارات الشمول ، حيث تنشئ البيانات الصحيحة.
11. نشرات الأسهم لتتمكن من تتبع حركة أسهم الشركة .
12. التوقيع البعدي والذي يتضمن التدقيق التشريعي لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من حماية الاصول ، ومدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات .

مما سبق يرى الباحث أن أساليب المحاسبة القضائية متعددة ومتنوعة ، ويتوقف استخدام أي منها علي نقطتن هما تحديد المشكلة ونوع القضية المعروضة لدى

---

[23] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي ، **دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن** ، ص 5

[24] forensic accounting Crumbleg Larry, et al , **Forensic Accounting** , Vol. 4, No. 6, 2009, P. 512.

المحكمة ، ومهارة وحصافة المحاسب القضائي حيث ينبغي أن يختار الأسلوب المناسب للحالة المناسبة. كما يؤكد الباحث على ضرورة إتقان المحاسب القضائي لأساليب ال تنقيب عن البيانات إلكترونياً واستخدام الأدوات المساعدة المحوسبة نظراً لعولمة أسواق المال والتوسع في التجارة الإلكترونية والسلبيات التي رافقت اسخدام تكنولوجيا المعلومات .

ثالثاً : إجراءات المحاسبة القضائية

الإجراءات هي الخطوات التي تتبعها المحاسبة القضائية لوضع أساليبها موضع التنفيذ، وهناك مجموعة من الإجراءات المتبعة في تنفيذ عمليات المحاسبة القضائية منها الحالات التالية [25]

1. الالتقاء بالعميل ، لأن تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يمكن أن يسبقها شئ ، ففي أي نزاع يقوم
   في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ماهية المشكلة ، وتحديد أبعادها وأثرها وكذلك الدوافع التي أدت إلى ظهورها .
2. تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها
3. التحقيق الأولي: قبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح خطة عمل أكثر اكتمالا . [26]
4. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي ستستخدم حلا للمشكلة .
5. جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محلا لتحكيم وقبل الإدلاء بالآراء.
6. تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية ، واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

---

[25] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي ، **دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن** ، ص 5

[26] Frensic accounting., Zysman Alan, 2011, pp18- 21

7. إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير.

حالة ما إذا كانت الدعوى القضائية ممثلة في نزاع بين طرفين على الجوانب المحاسبية [27]

أ- يتم رفع قضية أو دعوى أمام القضاء لدراسة الموضوع محل النزاع .

ب- يحيل القضاء الدعوى القضية الى مكتب الخبراء بوزارة العدل لدراسة الموضوع من كافة الجوانب وابداء الرأي المحاسبي.

ت- يقوم الخبير بالاطلاع على ملف القضية واستدعاء الخصوم لعرض وجهات النظر، وتقديم المستندات المؤيدة واعداد الدفاع.

ث- يقوم الخبير بدراسة النزاع ، وتجهيز ما يلز م من معلومات ومستندات وأدلة وارسالها للقضاء ، ولا يقوم الخبير باتخاذ قرار بل يترك ذلك للقضاء.

ج- تقديم التقرير والمستندات والأدلة للقضاء وبها دراسة وفحص فني للنزاع مع عرض وجهات نظر الخصوم في ضوء الإستشارات القانونية والخبرة المحاسبية .

يتضح للباحث أن هنالك مجموعة من الإجراءات للمحاسبة القضائية لمنع واكتشاف والحد من الفساد المالي ، تبدأ بتشخيص المشكلة والتخطيط والتحري والتقصي وجمع أدلة الإثبات وتقيمها ثم إعداد التقرير النهائي عنها ، تبدأ باجراء التحريات حول شبهة الفساد عن طريق المراجعة اللاحقة والتي تهدف إلى إجراء تحري عن المناطق أو الإنشطة محل الشك او الفساد للتاكد من وجوده أو عدم وجوده ، ثم تحديد الاشخاص المسئولين عنه ، وجمع الادلة المناسبة لتأييد الدعاوى القضائية وعمل

[27] نجوى أحمد السيسي ، **مرجع سابق** ، ص .

مراجعة وقائية لدراسة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من حماية الأصول والموارد ، ثم مراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات والاحكام ، ثم اجراء فحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الفساد المالي ،والإدوات المستخدمة هي المقابلات والإجراءات التحليلية ، ثم مرحلة التحليل وعرض النتائج للمحكمة للنظر فيها .

رابعاً : مراحل المحاسبة القضائية

على الرغم من تعدد مجالات المحاسبة القضائية، واختلاف الأساليب والإجراءات المستخدمة من حالة الى أخرى، إلا أنه في الأغلب تمر كل حالة من القضايا المالية والمحاسبية بأربعة مراحل أساسية هي [28]

المرحلة الأولى :تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً : يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، فالبداة هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق، فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقويم .

المرحلة الثانية : تجميع أدلة الإثبات :تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى لتشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها أو هي مضللة، فإذا كانت مضللة فإنه يتعين إعادة التقويم والتشخيص في المرحلة السابقة. أما إذا كانت البيانات وأدلة الإثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، فإن الخطوة التالية هي تناول كافة مناحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات والمواءمة التي يمكن الرجوع إليها، فأدلة الإثبات تساعد المراجع على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها .

---

[28] ولاء محمود عبدالعزيز محمود ، **الاطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية** ص337

المرحلة الثالثة : تقويم أدلة الثبات [29] :يتم في هذه المرحلة فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع ،وهي على درجة عالية من الأهمية حيث تقوم أدلة الإثبات ، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وا عداد التقرير النهائي، وعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن بدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات ، كما يقوم الفاحص بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقويم .

المرحلة الرابعة : إعداد التقرير النهائي :يتم في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي ، وبصفة عامة يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص، والملاحظة، والاستفسار، والمطابقة .

من خلال هذا البحث يتضح للباحث أن المحاسبة القضائية وإن كانت في طور البحث والحوار العلمي إلا أن مجالات استخدامها واسهاماتها في الواقع العملي أضحت واضحة وأن الأساليب المستخدمة والإجراءات المتبعة أخذت في التنوع والتباين نظراً لتعدد المجالات كما أن هناك مراحلعدة تمر بها عملية المحاسبة منذ ظهور المشكلة والتكليف وحتى التقرير النهائي وحلها .

[29] أيمن هشام عزريل ، **دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسيل الأموال** aymanuzrail.blogspot.com

المطلب الثالث : مؤهلات ومعارف ومهارات المحاسب القضائي .

أولاً : مؤهلات المحاسبة القضائية :

أشارت معظم الدراسات الى أن المحاسب القضائي حتى يؤدي مهمته بنجاح يجب أن يتلقى تأهيل عميق في كثير من الجوانب أهمها ما يلي [30]

1. العلوم المحاسبية : وتشكل القاعدة الأساسية والصلبة للمحاسب القضائي ، وهي التي تساعد المحاسب القضائي على تفسير وتحليل المعلومات المالية الضرورية ، بالإضافة الى المعرفة بنظم الرقابة الداخلية وقواعد الحاكمية المؤسسية .
2. علوم المراجعة والتدقيق : لما لها من أهمية كبيرة للمحاسب القضائي لأن جمع المعلومات وطبيعة الإثبات في المحاسبة القضائية تتطلب القدرة على جمع وتحليل المعلومات وأساليب عرض وتقديم القوائم المالية وهو ماتوفره معايير المراجعة
3. العلوم القانونية : فالمعرفة بالقوانين والإجراءات المتبعة في المحاكم تمكن المحاسب القضائي من تحديد أنواع الأدلة الضرورية التي تتفق مع المعايير القانونية والمطلوبة لدى السلطات القضائية ، وطرق حفظ الدليل وتقديمة بالأسلوب الذي يقابل معايير المحاكم
4. تكنولوجيا المعلومات : وهي ضرورية للمحاسب القضائي وكحد أدنى أن تكون لدي المحاسب القضائي معرفة بكيفية الإتصال الإلكتروني المباشر وخبرة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات ، وذلك لأن المحاسب القضائي يستخدم تكنولوجيا المعلومات لحفظ واسترجاع البيانات وتقييم الأساليب الرقابية على معالجة البيانات وتقييم وتحليل نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية .

يضيف كاتب آخر لمؤهلات المحاسب القضائي ما يلي [31] :

[30] Hopwood, William and Leiner Jay J & Yonng, George, **op, cit**.2008.

المؤهلات العلمية

يجب أن يكون المحاسب القضائي حاصل على مؤهلات علمية في التمويل ، القانون ، المحاسبة ، علوم الحاسب الآلي ، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من التخصصات الأخرى.

الخبرة العملية

يجب أن تكون ممارسة المحاسب القضائي للمهنة بحد أدنى ثلاثة سنوات خبرة، ويتكون فريق المحاسب القضائي من المحامين والمحاسبين وخبراء في القضاء وهيئات تنفيذ القانون مثل الشرطة، ممارسة مراجعة الحسابات داخلياً وخارجياً قبل أن يصبح محاسب قضائي.

علم النفس

أن يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الأساسية في علم النفس ، من أجل تعزيز قدرته على التحقيق مع المشتبه بهم أو الشاهد لكشف الاحتيال.

علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

ينبغي أن يكون المحاسب القضائي علي درايه بإستخدام علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتتبع التغيرات السريعة في هذا المجال ، والجرائم الإلكترونية ، بغرض تسهيل المقاضاة.

صفات أخرى

يجب على المحاسب القضائي الإلمام بمهارة التحليل والتفكير الإنتقادي ، منطقية السلوكيات الجنائية المعرفة بالقوانين ذات الصلة .

يستنتج الباحث بأن المحاسب القضائي حتى يقوم بالمهام المؤكلة له ينبغي أن يتمتع بمجموعة من الخبرات المتراكمة والمؤهلات العلمية العالية والصفات الجيدة التي

---

[31] Emma and Others, **Forensic Accounting Developing Economies** , Problems and Prospects the University Advanced Research, Journal Issue 1, Vol. 17, No.1, 2009, PP. 1- 3.

تساعده في اتمام مهامه ، إضافةً إلى المؤهلات والشهادات المهنية الكافية لممارسة المحاسبة القضائية ، وخبر ات متنوعة ومتعددة في مجال الكشف عن الاضرار والأساليب الاحتيالية المضللة ، التلاعب في البيانات المالية ، الكشف عن الغش ، الفهم العميق لنظريات المحاسبة والقانون وتدقيق الحسابات والعمليات التجارية ، تأهيل علمي وعملي شامل على كافة الجوانب التطبيقية والنظرية والأساسية للعلوم المحاسبية المتخصصة والمتكامل في كل من المراجعة والقانون والمحاسبة .

ثانيا: معارف ومهارات المحاسبة القضائية :

نظراً لتعدد وتشعب المجالات والقضايا التي تغطيها المحاسبة القضائية فإن من ينخرط في هذا المجال إضافة الى المؤهلات العلمية لابد أن يكون له من المعارف والمهارات مايؤهله للقيام بهذا العمل على أكمل وجه حيث أن المهارات والمعارف تمثلان الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة من خلال التجربة، وتشكلان أساسـ اً ضرورياً لممارسة المحاسبة القضائية . ويرى بعض الباحثين أن من ذلك أن يكون المحاسب الق ضائي ذا نظرة ثاقبة للأمور ، وحصافة وفراسة وبصيرة وإبداع ، وله القدرة علي التحري والتقصي وربط الحقائق والقرآئن وا لأدلة بعضها ببعض وإيجاد العلاقات بينها ، كما يحتاج الى أن تكون لديه معرفة بأساليب وطرق الإحتيال والخداع ،ومعرفة و إلمام بالمبادئ الأساسية للقانون بصفة عامة وبالأنظمة المتعلقة بالقضية محل الدعوى بصفة خاصة ، وكذلك الإلمام بقواعد وأدلة الإثبات والمهارة في تقنية المعلومات ، إضافة الى الخلفية العامة في نظريات علم النفس [32]

وفي الوقت الحاضر تتطلب من المحاسبين القضائيين إمتلاك العديد من الخصائصوالمهارات المكتسبة من عدة مجالات، حيث يجب عليهم أن يكونوا فضوليين وقادرين على التعمق في البحث عن دوافع وعمليات وتبريرات السلوك

[32] صالح عبدالرحمن السعد ، **مرجع سابق** ، ص . 25

الإجرامي لموظفي الإدارة، كما يجب عليهم أن يكونوا قادرين على تبسيط المعلومات المحاسبية التقنية وتبليغها بفاعلية بشكل شفهي أو كتابي للمحكمة أو القضاء، وأن يكونوا قادرين على تتبع المعلومات عن طريق استخدام أدوات المعلومات التقنية، ولديهم فهم للنظام القانوني والإجراءات القانونية والمتطلبات القانونية في الأدلة وقواعد جمعها [33]

كما يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي العديد من المهارات ، المعارف ، الثقافات ، والخبرات التي تلزم لأداء المحاسبة القضائية بفاعلية والتي يتمثل أهمها في [34]

1. مهارات التحقيق .
2. مهارات في تقنية المعلومات .
3. مهارات الإتصال الشفوية والكتابية .
4. مهارات التواصل مع الناس والمرونة .
5. مهارات تحليل البياناتوالمعلومات .
6. مهارات القيادة والعمل ضمن فريق .
7. مهارات تفسير القوانين المختلفة وربطها ببعضها البعض .
8. مهارات عرض النتائج بالأسلوب الذي يدعم الدعاوى الإدارية والمدنية والجنائية

كما يتعين على المحاسب القضائي أن يكون ملماً ببعض الصفات والخصائص منها : حب الإستطلاع (الفضول) والإستمرار في متابعة القضية محل النظر ، والإبداع ، والعقلانية في التصرفات واتخاذ القرارات ، وأن يكون منظماً في عمله ، والثقة بالنفس ، والتقدير المهني السليم ، والخبرات القضائية المتميزة[35]

---

[33] Italia, Maria, **The multi-disciplined skills required of forensic accountants** (Journal of modern accounting and auditin, vol.8, No.3, 2012) p365.

[34] سامح محمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص. 7

[35] Zysman forensic accounting

ويرى بعض الباحثين أنه ينبقي على المحاسب القضائي أن يمتلك المعرفة والمهارات في المجالات التالية:[36]

1. التحليل الإستنتاجي ، وتعني القدرة على استهداف المتناقضات المالية للحالة محل الدعوى
2. التفكير الإنتقادي ، ويعني القدرة على التمييز والفصل بين الحقيقة والخيال .
3. القدرة على إيجاد الحلول الجديدة بأسلوب مختلف عن المشاكل السابقة ، أي التعامل مع كل حالة على حدة بحسب طبيعتها ومتطلباتها .
4. المرونة وعدم الجمود ، بعنى القدرة على التحرك بعيداً عن الإجراءات الروتينية .
5. الكفاءة والقدرة التحليلية لدراسة ما ينبغي أن يقدم بدلاً من الإكتفاء بالموجود .
6. مهارات الإتصال الشفهية الفعالة في حالة الشاهد الخبير وعند الحوار مع طرفي النزاع.
7. مهارات الإتصال الكتابية عند كتابة التقارير والمذكرات والخرائط والرسوم البيانية والجداول وغيرها .
8. المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالدعاوى القضائية قيد البحث .
9. رباطة الجأش والقدرة على التماسك والسيطرة على النفس والحفاظ على الهدوء في حالات الإستشارة.

ولنجاح المحاسب القضائي في ممارسة المحاسبة القضائية يجب أن يمتلك القدرة على التحليل ومهارات الإتصال الشفهية والكتابية والفكر الخلاق والفطنة المهنية والتشكك والقدرة على إجراء المقابلات واستخلاص النتائج [37]

كما قام معهد المحاسبين القضائيين في كندا في العام (2010م) بإصدار خريطة كفاءات ممارسة المحاسبة القضائية حدد فيها المستويات الأولية للمهارات المطلوبة في ممارس المحاسبة القضائية والتي تتمثل في [38]

---

[36] Digabriele, James, , **مرجع سابق**2008.
[37] Messmer, M. **Exploring Options in Forensic Accounting, (**National Public Accountant, vol. 5, No. 3, 2004) pp. 19-20
[38] Canadian Institute of Chartered Accountant (CICA)

1. مهارات مهنة المحاسبة (Professional Accounting Skills)

يجب على المحاسب القضائي لمتطلبات هذه المهارات أن تتوفر فيه الكفاءات التالية :

أ - فهم كيفية التوثيق ، التسجيل ، إعداد التقارير ، إدارة ومراقبة أنشطة الأعمال .

ب- القدرة على تحديد واختبار وتقييم والحصول على المعلومات .

ج- القدرة على تحديد التأثير المالي للعمليات والأحداث المالية الفعلية أو المتوقعة .

د- القدرة على أداء وتفسير نتائج تحليل المعلومات .

ه-القدرة على التوثيق واستخدام نتائج التحليل في اتخاذ القرارات .

2. المهارات التحقيقية (Investingative Skills)

يجب على المحاسب القضائي لمتطلبات هذه المهارات أن تتوفر فيه الكفاءات التالية :

أ- فهم السياق الذي ستتم على أساسه الإرتباط .

ب- القدرة على تحديد ، واختبار ، وتقييم والحصول على المعلومات المتعلقة بالارتباط

ج- القدرة على التحليل ومقارنة الأنواع والمصادر المختلفة للمعلومات .

د- فهم المعلومات التي سوف تساعد في تقييم الحافز والعزم والميل .

و- فهم الطرق التي تكون فيها المعلومات مصطنعة أو متلاعب فيها .

ز- القدرة على توثيق واستخدام التحقيقات والإستنتاجات في اتخاذ القرارات .

3. مهارة التفكير التحقيقي (Investigative Mindset)

يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي في هذه المهارة القدرة على تطبيق الشك المهني ، المطابقة ، التحليل ، تقييم المعلومات المتعلقة بالإرتباط ، التمعن في المعلومات التي قد تكون متحيزة أو كاذبة أو غير مكتملة ، تقييم القضايا ، تقييم معقولية الافتراضات ، تطوير الفرضيات لغرض عنونة القضايا .

من خلال هذا المبحث يرى الباحث أن توفر التأهيل العلمي والمهني ، وتوافر المهارات والمعارف لدي المحاسب القضائي من الأهمية بمكان ، وأن المحاسبين

القضائيين مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ومهاراتهم العملية في البحث عن الحقائق والتبليغ عنها بموضوعية وبدون تحيز، وتتعتبر المؤهلات والمعارف والمهارات التي يمتلكها المحاسب القضائي من أهم عوامل نجاح المحاسب القضائي في أداء خدمات المحاسبة القضائية ، ولكنها لاتغني عن توافر مجموعة من المعايير والإرشادات المهنية التي تنظم المهنة وتحكم أداء المحاسب القانوني حتى تكون مخرجات المحاسبة القضائية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة وبالتالي تحقق أهدافها . عليه فإن الأمر تطلب توافر هيئات ومنظمات مهنية دولية واقليمية لتنظيم عمل المحاسب القضائي وتمنح التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة .

المبحث الثاني: الفساد المالي

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للفساد المالي

الفساد مفهوم مركب له أبعاد مختلفة ، فالفساد عكس الصلاح في التصور الإسلامي قال تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) ، فمفهوم الفساد واسع ومتشعب الجوانب ، يختلف الباحثون والمنظمات المعنية حول بعض جوانب تحليله وتعريفه واقتراح الحلول المناسبة لمحاربته والحد من آثاره ، والفساد ظاهرة عالمية على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول حيث تعاظم الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة بدراسة تلك الظاهرة وبُذلت الكثير من الجهود الهادفة إلى الحد منها .

أولا: مفهوم الفساد :

1. مفهوم الفساد لغويا .

لعل البدء بالمفهوم اللغوي يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، حيث وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في عدد من السور والآيات للدلالة على معان محددة منها:-

- قوله تعالى (**واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)**[39]

وتشتق كلمة الفساد في اللغة العربية من مصدر الفعل الثلاثي فسد يفسد فساداً ، ويعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط وفسد العقد أي بطل ، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة ، وتفاسد القوم أي قطعوا الأرحام ، وفسد اللبن أو اللحم أي أنتن، وفسد العقد بطل ، وفسدت الأمور إضطربت ، أو هو الشي أصابه الخلل ، والمفسدة خلاف المصلحة[40]

أ- كما أنه العصيان لطاعة الله في قوله تعالى ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس**﴾[41]

---

[39] (سورة البقرة، الآية:)

[40] محمد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح** (القاهرة : دار المعارف للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1973)ص .

[41] سورة الروم، الآية:

عـرف احـد البـاحثين الفسـاد لغـة يعنـي التلـف والعطـب والاضـطراب ، فهـو يعبـر عـن التلـف وخـروج الشيء عن المألوف والاعتدال ، ونقيضه هو الاصلاح ، ويضيف تعريف آخر للفساد بانه سلوك غير سوي ينطـوي علـى قيـام الشـخص باسـتغلال مركـزه وسـلطاته فـي مخالفـة اللـوائح والقـوانين والتعليمـات لتحقيق منفعة او كسب لنفسه او لأقاربه او أصدقائه او معارفه على حساب المصلحة العامة [42]

الفساد: عـرف فـي معـاجم اللغـة بانـه ضـد الصـلاح ، ويقـال افسـد الشـيء اي اسـاء استخدامه، وابطل الشيء واضمحل، فالمفسدة ضد المصلحة ، والمفسد ضد الصالح

2. **مفهوم الفساد اصطلاحاً :**

هـو اسـاءة اسـتخدام السـلطة الرسـمية الممنوحـة لـه سـواء فـي مجـال المـال العـام او النفوذ او التهاون في تطبيق الانظمة والقـوانين او المحابـاة او كـل مـا يضـر بالمصـلحة العامـة وتعظـيم المصلحة الخاصة .

عرفه صندوق النقد الدولي بانـه علاقـة الايـدي الطويلـة الممتـدة التـي تهـدف إلـى الحصـول علـى الفوائـد

مـن هـذا السـلوك لشـخص واحـد او مجموعـة ذات علاقـة بـين الآخـرين [43]

ويعرف الفساد أيضاً بأنه " القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة .[44]

وعرف الفساد بانه الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب أو تغييب الضوابط التي يجب أن تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك [45]

---

[42] حسنين المحمدي بوادي ، **الفساد الاداري لغة المصالح** ، (الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2008م(، ص .13

[43] عماد الدين صالح ، **الفساد والاصلاح** دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2003م، ص .23

[44] د. حمدي عبد العظيم، **عولمـة الفسـاد وفسـاد العولمـة،**) الإسكندرية: الـدار الجامعيـة للطباعـة والنشـر والتوزيـع 2008م ص16

[45] **الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد- ط – 2005 – 1مطابع تكنوبرس – لبنان**

وفي مجال الإدارة والمال يعرف الفساد بأنه " سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة من أجل الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة في مجال الحصول على منافع غير مشروعة وتقوم الحكومة في أي مجتمع بدور أساس في تقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم وخصخصة المؤسسات العامة وتوافر البيانات والإحصاءات وجميع هذه النشاطات ت عد بيئة خصبة للفساد والحصول على منافع بطرق غير مشروعة[46]

ثانياً: ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها [47]

1. **الفساد الأخلاقي** : وهو الإنحراف عن المعايير الأخلاقية والمسئولية الصادقة سواء حددت هذه المسئولية من قبل المجتمع أو الدولة أو الشركة أو المجموعة
2. **الفساد السياسي** : ويمثل الإنحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم ، أو بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية لسبب أو أكثر كالخيانة أو التواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغوط وغيرها
3. **الفساد الإداري** : هو إختلال في سير العمل الإداري وانحرافه عن المسارات الصحيحة في الوصول لتحقيق أهدافالدولة أو المنظمة بسبب تفشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أفراداً بعنهم من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة [48]

---

[46] عبد العظيم، المصدر السابق:27

[47] ليلى ناجي الفتلاوي ، **دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي** (بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والثلاثون ، 2012)ص 282

[48] عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي** ،)تجربة الأردن،

4. **الفساد المالي** : وهو الذي يأخذ الجانب المالي فقط ، ويتمثل في العمليات والممارسات المالية غير القانونية ، وهو ما يرتبط بمشكلة البحث في هذه الرسالة ، وسوف يركز الباحث علي هذا الجانب من جوانب الفساد من خلال هذا الفصل [49]

ثالثاً: مظاهر الفساد المالي

تتجلى لنا مظاهر الفساد المالي فيما يأتي :

1. **الرشوة** : تعرف الرشوة بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فرداً أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين أو لتسويغ التهرب من بعض الإلتزامات المالية الأخرى أو القانونية ، وتعرف أيضاً بأنها إعطاء شي معين لشخص معين من أجل قضاء أمر معين دون وجه حق كتيسير شخص لمعاملة مخالفة للقوانين أو تنصيب شخص في منصب غير مؤهل أو مستحق له مع وجود من هو أكفأ منه ، وتأخذ الرشوة أشكال عديدة ، وقد تصدر من قبل أي فرد من أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصلحة آنية ، وقد تكون من خلال شخصيات عامة ، وقد تأخذ الرشوة الطابع السياسي الذي يقصد منه تحقيق مصالح سياسية من خلال تولي مناصب معينة في مجالس أو وزارات أو غير ذلك . وتعتبر الرشوة من أكثر أنواع الفساد المالي شيوعاً لما لها من آثار سيئة تعود على المجتمع وما فيها من ظلم لصاحب الحق .[50]
2. **غسيل الأموال** : يطلق عليه أيضاً تبيض الأموال ويعني ضخ أموال غير مشروعة وتوظيفها واستثمارها في عمليات مشروعة ،هذه الأموال غير المشروعة عادةً ما تتم عبر دول فقيرة أو في حاجة الى عملات صعبة كالدولار . وبمفهوم آخر مصطلح غسيل الأموال يعني التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة وخلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من

---

[49] فاطمة زيد سلمان القرة غولي ،**دور نظم المعلومات المحاسبية المتكامل في مكافحة ظاهرة الفساد المالي**،)بغداد :رساله غير منشورة لنيل شهادة الماجستير جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ،)2010 ص 14و15

[50] وليد نجم الراشدي ، محمد شريف النعيمي ، **جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي** (بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009)ص7 .

خلال استثمارها في مؤسسة مصرفية أو مالية أو أي مشاريع مباحة قانوناً بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها الصفة الشرعية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية ، وتعد جريمة غسيل الأموال واحدة من الجرائم الإقتصادية الحديثة التي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة لاسيما جرائم الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والقمار والتهرب الضريبي والجمركي والخطف والفساد السياسي وغيرها ، وتضر جريمة غسيل الأموال بالإقتصاد القومي وبحقوق الآخرين .[51]

3. **الإعتداء على المال العام :** ويشمل جرائم الاختلاس والسرقة والإحتيال والغش وتعرف هذه من خلال السطو على نقود وأشياء ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون الى إساءة إستغلال مواقع المسؤلية التي هم فيها ، وقد أكدت الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة 17من قانونها على ضرورة إتخاذ كل دولة مايلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام الموظف العمومي عمداً لصالحه أو لصالح جهة أخرى بسرقة أو اختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق رسمية خصوصية كانت أم عمومية أو أي أشياء ذات قيمة مالية عهد بها اليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر مما ينتج عنه ضرر مادي للدولة أو المنظمة .[52]

4. **فساد الإئتمان المصرفي :** يعرف الإئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر ، وتتمثل صور الفساد المالي من خلال الإئتمان المصرفي في

---

[51] طارق كاظم عجيل ، **جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها** (بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، 2009)ص .33

[52] مدرس علي سكر ، **مرجع سابق** ، ص122.

التهاون في تحديد قيمة الضمانات أو عدم متابعة حالات السداد الإئتمانية أو التجاوزات التي تحدث في منح العقود كمنح عقود الكفالات المصرفية المزورة أو من دون غطاء أو تجاوز بعض فقرات عقود الإئتمان لبعض الأفراد بقصد الحصول على مصلحة خاصة مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للمصرف جراء عدم إلتزام المقترض الوفاء بإلتزاماته .[53]

5. **التهرب الضريبي والجمركي :** يعد التهرب الضريبي والجمركي واحد من أشكال الفساد المالي الذي يهدف من خلاله المتهرب الى عدم سداد ماعليه من ضرآئب أو جمارك ، ويقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ويؤثر مثل هذا النوع من الجرائم على موارد الدولة وعلى الأداء الإقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع وتأخذ التهرب الضريبي والجمركي عدد من الصور منها : [54]

- إخفاء النشاط الحقيقي للمكلف أو كتمانه حيث لا تصل معلومة الى ديوان الضرآئب وبالتالي عدم سداد أي ضريبة مفروضة على الإطلاق .
- إخفاء كل ماهو ممكن من أرقام الأعمال من بيانات المكلف في الإقرار الضريبي وبالتالي عدم إظهار الوضع الحقيقي للدخل
- تنظيم رخص الإستيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالمؤسسة أو نشاطها بقصد التهرب من الحصول على براءة ذمة مالية للمستورد الذي علية ضرآئب لم تسدد
- تخليص البضائع تحت بند جمركي أقل من بند البضائع الحقيقي أو تقليص قيمة فواتير السلع المستوردة بنسب تصل الى ما دون لوائح الأسعار المعتمدة من قبل إدارة الجمارك

ويؤدي التهرب الضريبي والجمركي الى النقص في موارد الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة واللجو الى البحث عن مصادر دخل أخرى

---

[53] سيف هشام الفخري ، **الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية** (سوريا : جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ، ماجستير العلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009.

[54] ياسر زعارير وآخرون ، **أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي** (كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 2016)ص ص .

لتعويض الإيرادات المفقودة بسبب التهرب وذلك مثل رفع أو تقليص الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية مما ينعكس سلباً على المجتمع بصورة عامة ..

6. **التزوير** : يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر باحدي الطرق الما دية أو المعنوية التي بينها القانون تغييراً من شأنه إحداث ضرراً بالمصلحة العامة أو شخص من الأشخاص ، وتأخذ عملية التزوير في أغلب الأحيان تزوير المستندات الثبوتية ، تقليد التواقيع والأختام ، تحريف البيانات لمالية والمبالغ والأرقام والأسماء والعناويين والمستندات ، الجدير بالذكر أن حالات التزوير في منظمات الأعمال الحكومية تتباين في أنواعها وحجم الضرر الناتج عنها إلا أن من أكثر الحالات شيوعاً تتمثل في إضافة مبالغ على مستندات الشراء من قبل لجان المشتريات . [55]
7. **الثراء غير المشروع** : وهي صورة من صور الفساد المالي وتعرف بأنها إستغلال الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين والتعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها ما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله وأصوله بشكل لا يتناسب مع مدخلاته الحقيقية ولايستطع الشخص تعليل تلك الزيادات بصورة معقولة . وقد نصت الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد على ضرورة محاربة الثراء غير المشروع نظراً لما تسببه تلك الظاهرة من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع .[56]
8. **العمولات الخفية** : وهي منفعة يدفها الشخص سواء كان طبيعي أم معنوي للموظف بعد إستفادته من نفع ما ، وهي تقدم عرفاناً للخدمة المحصلة وهذا ما يميزها عن الرشوة حيث أنها لاتشترط تقديم الخدمة ومن ثم لا تؤثر على قرار منح المنفعة

[55] ليلى ناجي الفتلاوي ، **مرجع سابق** ، ص
[56] مدرس علي سكر عبود ، **مرجع سابق** ، ص .

إلا أنها قد تهدف الى إيجاد علاقة دائمة مستقبلية تسمح بالإستفادة من بعض الإمتيازات مستقبلا .[57]

9. **الإضرار بالأموال أو المصالح :** قد يترتب على ممارسة الموظف لوظيفته إلحاق ضرر بالمال العام أو المصالح التي يشرف عليها نتيجة سوء الممارسة المهنية أو الإهمال كقيام الموظف المسئول عن مصالح معينة بتخريب المال العام بجعله غير قابل للإستعمال أو إتلافه من خلال الإنقاص من صلاحية استعماله أو حتى حرقه ، كما يعتبر من الفساد المالي كل فعل يؤدي الى إفشاء أسرار المؤسسة مثل أسرار المناقصات ، المساعدة على التهرب الجبائي ، الإخلال بتوزيع السلع المقننة بزيادة أو إنقاص كميتها أو بيعها بغير سعرها الرسمي .[58]
10. **إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد :** إن إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد المالي تشكل فيحد ذاتها جرماً وفساداً يجب المحاسبة عليه لأن الشخص الذي يخفي تلك الأموال أو مواصلة الإحتفاظ بها مع علمه أن تلك الممتلكات مصدرها أفعال فاسدة يكون بذلك قد سهل للجاني مهمة الإستفادة من تلك الأموال وبالتالي يكون قد ساهم في إتساع رقعة الفساد المالي بالتستر عنها وعرقلة سير العدالة في الكشف عنها ..

رابعاً : أسباب ودواعي الفساد المالي :

هناك أسباب مختلفة ومتعددة للفساد المالي إذ كل ينسبها حسب الرؤى التي تناولها ، ومن أسباب ودواعي الفساد المالي ما يلي :-[59]

i. وجود مفاهيم متسامحة مع الفساد والمفسدين في الجهاز الاداري للدولة ، وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة ، شجع الفساد على التمادي والانتشار افقياً وعموديا

---

[57] بوزيد حميد وآخرون ، **الفساد المالي والاداري وآليات مكافحته في الجزائر** (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، ، 2012)ص .

[58] بوزيد حميد وآخرون ، **المرجع نفسه** ، ص 15.

[59] **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ص 6 استراتيجية صادرة عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.**

ii. غياب الشـــفافية وضعف أجهزة الرقابة الداخلية في مؤسســـات الجهاز الاداري للدولة
iii. غيـــاب مدونات الســـلوك وقواعد العمل و الاجراءات المكتوبة يســـهم في انتشار رقعة الفساد
iv. عـــدم تفعيل تقارير أجهزة الرقابة وفـــي مقدمتها تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
v. تدني رواتب العاملين في القطاع العام وانخفاض مســـتوى المعيشة يدفع البعـــض نحو البحـــث عن مصادر اضافية للدخل وتشـــجع على انتشـــار الرشوة والمحاباة.
vi. وجود قصور في العديد من التشـــريعات المنظمة لعمل اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفســـاد، ناهيك عن وجود بعض التشـــريعات التي تحول دون اتخاذ اجراءات فاعلة ضد بعض شـــاغلي المناصب العليا كما يوضحها القانون رقم 6 لعام 1995.

وهناك أسباب أخرى للفساد المالي حددت من قبل بعض آخر تتمثل في الآتي :- [60]

i. ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون واحترامه في الدولة فيما يتعلق بالجانب المالي.
ii. عدم الإلتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي مما أدى الى افتقاد المساءلة
iii. الإفتقار الى حوكمة الشركات
iv. ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الأداء المالي

ومن أسباب الفساد المالي في المجتمع أيضاً مايلي :- [61]

i. ضعف القيم الإيمانية وعدم الخشية من االله

---

[60] فيحاء عبدالخالق البكوع وآخرون ، **دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي** (الموصل : كلية الحدباء الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009)ص .62

[61] حسين حسين شحاتة ، **الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه** (الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ، 552يوليو 2011)ص 27

ii. إنتشار الأخلاق السيئة ومنها الظلم والكذب والنفاق والرياء والجشع والطمع والمادية والإنتهازية .

iii. إنتشار الفساد السياسي ومنه الدكتاتورية وسلب الإرادة والطغيان والإحتكار السياسي للسلطة والإستبداد

iv. إنتشار الفساد الإجتماعي ومنه زيادة الفوارق بين الطبقات بسبب سوء توزيع الثروة والفاحشة والفسوق

المطلب الثاني : آليات مكافحة الفساد المالي والجهات المسئولة عنها .

أولاً : آليات مكافحة الفساد المالي

إن مكافحة الفساد ترتكز على معالجة أسباب حدوثه والتي قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى في إطار الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى ، حيث تتبنى المؤسسات والدول استراتيجيات تتضمن جملة من التدابير المبنية على دراسات ميدانية و التي تفضي إلى الحد من ممارسة الفساد ولكن سيتم هنا استعراض أبرز التدابير أو الآليات الوقائية العامة و الشائعة التي يمكن تبنيها لمكافحة الفساد كما يلي:- [62]

1. اعتماد مبدأ الشفافية في عمل المؤسسات بما يتيح الحصول على المعلومات وكشف حالات الفساد المختلفة .
2. تبنى مبدأ المساءلة بصورها المتعددة وفق الآليات المختلفة المنظمة لها (مساءلة دستورية – مساءلة برلمانية – مساءلة قضائية - مساءلة الهيئات الرقابية - مساءلة إدارية - المساءلة الاجتماعية) .
3. إنشاء مؤسسات متخصصة في التدقيق والرقابة والمحاسبة والحرص على ضمان استقلالها وحياديتها وكفاءتها وجديتها في ملاحقة الفاسدين

[62] جميل ، عبدالقوي بن لطف الله على (2013) ، رسالة دكتوراه بعنوان أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، المملكة العربية السعودية

4. توفير الظروف المؤسسية و شروط النزاهة قبل مطالبة الموظف بها ومن أبرزها الرواتب والأجور التي تغطي احتياجات الموظف وربطها بالكفاءة والخبرة وحجم المسئولية وكذلك جوانب التأمين المختلفة كالتأمين الصحي وغيره [63]
5. بث ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في أوساط المجتمع
6. تفعيل دور المؤسسات التربوية والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام ورجال الدين والمفكرين المصلحين ممن يمكن الاستعانة بهم وفق استراتيجية مدروسة.
7. **المساءلة** :هي قيام الموظف بتقديم تقارير دورية عن كيفية استخدام صلاحياته ومدى نجاحه في تنفيذ مهامه، والقبول بالمسؤولية عن نتائج أعماله ، و للمساءلة عدة آليات ترتبط بنوع الوظيفية في الخارطة التشريعية والإدارية للبلد منها (مساءلة دستورية - مساءلة برلمانية -مساءلة قضائية - مساءلة الهيئات الرقابية - مساءلة إدارية - المساءلة الاجتماعية) .
8. **المحاسبة** : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية
9. **الشفافية** : وهي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين والعملاء وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف ، وهذا ينطبق على الأعمال الحكومية وعلى أعمال المؤسسات الأخري غير الحكومية
10. **النزآهة** : وهي منظومة القيم المتعلقة بالأخلاق مثل الإخلاص والصدق والأمانة المهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي

[63] مفاهيم وموجهات مكافحة الفساد

الشفافية والنزآهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية [64]

وقد وضع المنهج الإسلامي عدد من الآليات والسياسات والمبادئ التي يقوم عليها هذا الدين من أجل محاربة الفساد منها .[65]

1. الإهتمام بالتربية الروحية والأخلاقية على مستوى البيت والمجتمع والدولة
2. الإهتمام بتوعية الناس بما أحل الله وحرم في المعاملات المالية . معرفة الحلال للإتباع ومعرفة الحرام للإجتناب في المعاملات
3. حسن إختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية والكفاءة الفنية
4. تفعيل أجهزة الرقابة المختلفة على مستوى البيت والمجتمع والدولة لتقوم بدورها في التصدي لكافة سبل الفساد والحد منه .
5. تغليظ العقوبات على المفسدين بالعدل ليرتدع من تحدثه نفسه بالفساد .

وتشكل النقاط التالية إحدى الآليات الضرورية لمكافحة الفساد وهي :[66]

1. إختيار العناصر ذات الكفاءة والمخلصة لتولي قيادة الإدارات والمشاريع المؤثرة في الإقتصاد .
2. إعتماد الشفافية والنزاهة في التعامل مع موضوع الفساد والمفسدين والكشف عنهم ومساءلتهم .
3. زيادة فعالية المؤسسات الرقابية في الدولة وأختيار العناصر النزيهة لإدارة تلك المؤسسات
4. نشر ثقافة إحترام المال العام واعتبار ذلك من ضروريات الحياة
5. تفعيل الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في مراقبة وكشف عمليات الفساد.

---

[64] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(اليمن) ، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
[65] شحاته حسين شحاته ، **مرجع سابق** ، ص . 27
[66] مدرس علي سكر ، **مرجع سابق** ، ص . 126

6. إشعاعة ثقافة محاربة الفساد والمفسدين بين أوساط المجتمع .
7. إصدار القوانين والتعليمات التي لاتقبل أي تفسير أو تأويل يشجع على التلاعب والتهرب من المسئولية والمساءلة .
8. تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في الكشف عن مواطن الفساد والعمل على متابعة ماينشر عبر هذه المؤسسات بخصوص الفساد لأستئصاله وقمع جذوره .

وحسب آراء عدد من الباحثين فإن من أهم الآليات والسبل لتخفيف ظاهرة الفساد المالي والحد منها الآتي : [67]

1. التمسك بالقواعد والمواثيق الأخلاقية والسلوكية في المهن الإدارية والمحاسبية والرقابية والمجالات الأخرى ذات الصلة والتركيز على البعد الأخلاقي لمحاربة الفساد المالي
2. فهم ماهية الفساد المالي وأش كاله وسبل القضاء عليه من خلال عقد الندوات وإقامة الدورات التدريبية المستمرة .
3. الإهتمام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي والإلتزام بها للحد من ظاهرة الفساد المالي وتقليل الأزمات المالية الحادة وربط الشفافية المحاسبية بالمساءلة
4. تقديم الدعم المادي والفني والمساعدة للمنظمات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد والإعلان عن أنشطتها ومقترحاتها .
5. تطوير النظام الضريبي والجمركي بما يتسم بالكفاءة والعدالة لمنع ظهور حالات التهرب والإختلافات المسببة لحالات الفساد المالي .

---

[67] أرسلان ابراهيم الأفندي وآخرون ، **دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي** (الموصل : كلية الحدباء
الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، 2009)ص .63

6. إعتماد أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل حالات الفساد المالي وحالات الإحتيال والتلاعب والغش ، واستخدام التقنيات الحديثة وثورة المعلومات التي تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسات الرقابية.

ثانياً : الجهات المسوولة عن مكافحة الفساد المالي

1. **الجهات الدولية**

حددت الجهات الآتية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد المالي على نطاق عالمي وهي :[68]

أ- منظمة الأمم المتحدة

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة الفساد، للقناعة التامة بخطورة يضا الفساد وماله من مخاطر وتهديدات على استقرار وأمن المجتمعات، وأصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد، وأحد أهداف هذه الاتفاقية هو ضمان أن تقوم الحكومات في جميع أنحاء العالم بتجريم السلوكيات الفاسدة بأنواعها مهما اختلفت أو تنوعت، ومن هذه السلوكيات الفاسدة (الاختلاس، والرشوة، والتزوير، واهدار المال العام) وغيرها من السلوكيات التي تضر بالحكم الرشيد، وتم إصدار هذه الاتفاقية في (31 أكتوبر2003) وتم تفعيل العمل بها في (14 ديسمبر 2005.)

ومن أهداف الاتفاقية

i. ترويج التدابير الهادفة ودعمها لمنع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح.

ii. ترويج التعاون الدولي وتيسيره ودعمه والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك مجال استرداد الموجودات.

iii. تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة. وعلى جميع الدول التي انضمت إليها التقيد بتحقيق هذه الأهداف، وتتكون الاتفاقية من (ثمانية فصول) و (71مادة) **نوضح بعت منها:** الفصل الأول يتكلم عن أحكام عامة للاتفاقية،

[68] د. عبد المنعم، سليمان، **ظاهرة الفساد)** :دراسة في مدى مواءمة التشريعات القانونية للطعام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، د.م: د.ن، 2004م): ص.10

الفصل الثاني يشرح التدابير الوقائية مثل سياسات وممارسات لمكافحة الفساد الوقائية ومدونات لقواعد وسلوك الموظفين العموميين، الفصل الثالث وهو التجريم وانفاذ القانون، الفصل الرابع يتكلم عن تعاون الدول من حيث تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، الفصل الخامس يوضح مواد استرداد الموجودات إي يجب على الدولة الموقعة على الاتفاقية أن تلزم البنوك الواقعة تحت سلطتها القضائية بأن يتحققوا من هوية الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، وأن تمنع العائدات المتأتية من الجريمة. أما الفصل السادس فتكلم عن المساعدة التقنية ويلزم هذا الفصل الدول الموقعة بأن تقوم باستحداث أو تطوير أو تحسين نظم المعلومات واعداد برامج تدريب خاصة للموظفين، وقد حدد الفصل السابع آليات التنفيذ، والفصل الثامن والأخير حدد الأحكام الختامية من حيث تنفيذ الاتفاقية وتسوية النزاعات.

ب- البنك الدولي

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، وتدعوا إستراتيجية البنك الدولي إلى العمل على أربعة جهات هي[69]:

i. مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي.
ii. منع الفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.
iii. معالجة دور القطاع الخاص في الجهود المعنية بتحسن نظام إدارة القطاع العام ومكافحة الفساد.
iv. مساندة الجهود العالمية التي تبذل للحد من الفساد.

أ- منظمة الشفافية العالمية

أنشأت هذه المنظمة سنة (1993) وهي منظمة أهلية تعمل بشكل أساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضع التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها

[69] سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسين زويلف ،**أدارة البنوك** ،(عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،2117م)،ص213.

وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور على وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومن الممكن أن نستلهم من تلك المقومات حل لمشكلة البحث فمثلاً التشريعات واجراءات لكفاءة نظام المعلومات المحاسبية وانسجامها مع التكامل كلياً ورقابياً .

2. الجهات الدخلية :

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد [70]

تعد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (الهيئة) أحدث الآليات التي تم تأسيسها في اليمن في الثالث من تموز/يوليو ،2007في إطار جهود مكافحة الفساد بموجب القانون رقم 39) (لسنة 2006بشأن مكافحة الفساد. وتتشكل الهيئة من احد عشر عضواً من ضمنهم ثلاثة ممثلين لكل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة، يتم انتخابهم من قبل مجلس النواب من بين قائمة مرشحين تتضمن ثلاثين شخصاً يقدمها مجلس الشورى. ومدة أعضاء الهيئة خمس سنوات ولمرة واحدة فقط تبدأ من اليوم التالي لصدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم. ويمنح عضو الهيئة درجة وزير بنص المادة 9) (من القانون. وتتمتع الهيئة بالاستقلالية المالية والإدارية، وترفع تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن ما قامت به من مهام وأعمال إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب. ويؤكد القانون في أكثر من موضع على استقلالية الهيئة ويجرم تدخل اي شخص او جهة في شؤونها، ويعرضهما للعقاب دون إسقاط الدعوى بالتقادم. وفي الوقت ذاته يلزم القانون الهيئة بالحيادية الكاملة في اداءها لمهامها المنصوص عليها في القانون، ويحظر على العاملين فيها إفشاء اي سر او معلومة أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم أثناء التحري أو التحقيق في جرائم الفساد، مع الالتزام بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بحت

المنظمة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد:

[70] مفاهيم وموجهات مكافحة الفساد ص 43

1. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:أنشئ بموجب القانون رقم 39 لسنة 1992 م
2. الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات أنشأت بموجب القانون رقم 23 لسنة 2007 م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية
3. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أنشأت بموجب القانون رقم 1 لسنة 2010 م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً : إستراتجيات مكافحة الفساد المالي .

لقد دعت المنظمات والخبراء الأكاديميين لاتباع استراتيجيات متكاملة وشاملة لمحاربة الفساد في جميع أنحاء العالم ، وقد أدى تصاعد إجراءات مكافحة الفساد على جدول الأعمال والجهود العالمية لمكافحة الفساد من قبل المجتمع الدولي إلى إنشاء عدد من المبادرات العالمية والإقليمية لمحاربة الفساد من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي وضعت الآليات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد والجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والقطاع الخاص وتعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف لضمان فعالية التدابير والإجراءات لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد والجرائم ذات الصلة ، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيزالنزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة .وقد أكد عدد من الكتاب والباحثين أن النجاح في مواجهة الفساد ليس أمراً سهلاً ولا الذي يمكن تحقيقه في المدى القصير فإنه يتطلب استراتيجية متسقة ومتماسكة واسعة النطاق ومنظور طويل الأجل ، لذا يجب أن تتضمن الاستراتيجية الفاعلة لمكافحة الفساد العناصر الاتية :[71]

1. الإرادة السياسية للقيادة

[71] مهدي عطية موحي ، جاسم محمد حسين ، **إستراتجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي** (بغداد : جامعة بابل ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإدارية والإقتصادية والمالية ، المجلة الرابع عشر، العدد 2015) ، 208ص .110

في مكافحة الفساد ليس هناك بديل للقيادة في القمة ، وجميع الجهود الأخرى لا يمكن أن تنجح بدونه. على الرغم من أنها ليست كافية وحدها ، إلا أن القيادات الرفيعة المستوى هي التي تضع الإجراءات التشريعية وإنفاذ القوانين والقواعد حيز التنفيذ ، وتتمثل الإرادة السياسية في سن التدابير القسرية دون تمييز وفرض العقوبات الصارمة على المخالفات للوقاية من الفساد بشكل عام ، وبناء الخدمة المدنية المهنية والخاضعة للمساءلة ، وانشاء نظم الإدارة المالية السليمة والشفافة ، ووضع السياسات الرادعة ضد الفساد . وقد وجدت العديد في البلدان الى تبسيط التدخل الحكومي في الاقتصاد، ورفع القيود وإزالة الرقابة على الأسعار والحد من الترخيص ومتطلبات التصاريح غير الرسمية ، الى الجانب المساءلة والشفافية ، وتدابير تتبع نفقات دقيقة للميزانية وآليات إعداد التقارير المالية ، وضمان جميع النفقات ، بما في ذلك قطاع الدفاع والأمن ، وتطبيق أحكام المراجعة ، وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات ما يسهم إلى حد كبير في الحد من الفساد .

2. إصلاح القطاع العام

تتميز الدول بانخفاض مستوى الفساد من خلال إصلاح المؤسسات العامة مثل الخدمة المدنية والبرلمان والسلطة القضائية ، ونتيجة لاستكمال الجهود لأوسع إصلاح مؤسسي ينبغي أن يتركز الإصلاح أكثر في الوظائف العامة التالية :

الإدارة المالية : أثبتت الدراسات أن الإدارة المالية الجيدة تكون رادعاً فعالاً ضد الفساد وتسهيل الكشف والاضطهاد . حيث تسمح الإدارة السليمة بتدفق الموارد عبر القنوات الرسمية ، وتتبع النفقات غير الشرعية وتسهيل مهام المراجعة بواسطة خلق مسارات المراجعة .

إصلاح الخدمة المدنية : إن الخدمة المدنية الفعالة وبالتكامل مع سياسة الإصلاح الصادقة هي التي تعزز بعضها بعضا ، وتبين التجربة أن أساس

الجدارة والتوظيف وتعزيز شروط الرعاية والعقوبات يضمن حوافز مناسبة ويخلق الاحتراف ويقلل فرص الفساد .

وظيفة الضرائب والإيرادات : إدارات الضرائب والجمارك غالبا ما تكون موضع إحتيال كبرى ، لذا كانت من الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال التي يتم تنفيذها هو إعطاء وكالات الإيرادات حرية إدارية أكبر في تعيين الموظفين وتحديد جداول الأجوروإعادة الهيكلة عن طريق فصل مهام تقييم الضرائب من مهام جمعها وتناوب الموظفين .

3. **الإصلاح القانوني والقضائي**

التدابير القانونية البحتة وحدها لا يمكن أن تكون فعالة في مواجهة الفساد ، بل يجب أن تشكل جزءا أساسيا من إستراتيجية تتتضمن أنظمة قانونية تعمل بشكل جيد ،كذلك العملية الإدارية والمؤسسات التي يتم من خلالها تنفيذ التجربة وهذا يتطلب نظام قانوني مستقل يعمل بالإضافة إلى وجود قضاء فعال ومساءلة محمية من التدخل السياسي

مما سبق خلال هذا المبحث يرى الباحث أن ظاهرة الفساد المالي تعتبر من الجرائم الإقتصادية متعددة الأبعاد التي تحدث نتيجة ممارسات غير شرعية ، وأن الآثار السلبية الناتجة عن هذا النوع من أنواع الفساد قد جعلت العديد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني العالمية أمر حصارها ومكافحتها من الأهمية بمكان ، ومن أجل تجنب الآثار المدمرة لهذه الجريمة ينبغي العمل على معرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد للقيام بممارسات الفساد المالي ومن ثم القضاء على المسببات الأصلية قبل مكافحة النتائج لأن الوقاية خير من العلاج إضافة الى توفير الإرادة السياسية القوية والبيئة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة لحياة الأفراد مما يخلق العدالة الإجتماعية التي تقلل من فرص ممارسات الفساد المالي

المطلب الثالث : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي .

واجهت مهنة المحاسبة الكثير من المشاكل جراء قضايا الفساد المالي من أهمها فقدان ثقة جمهور المستفيدين في مهنة المحاسبة ، وترتب على ذلك تعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الإنتقادات نظراً لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية ، وترتب على ذلك أيضاً زيادة اهتمام المحاسبين والمراجعين بسبل وآليات إكتشاف قضايا الفساد المالي ومحاربتها . وتعتبر المحاسبة القضائية واحدة من الآليات الحديثة في منع واكتشاف الغش والفساد لما لها من دور كبير في تطوير العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي وذلك من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية حيث تستعين العديد من الحكومات والشركات بالمحاسبين المشابهين للبوليس السري نظراً لتزايد وتعقد القضايا المالية . يعمل المحاسبون القضائيين مع أجهزة الإستخبارات والرقابة المالية بغرض نقل صورة واضحة عن شرعية الأنظمة والأنشطة المالية للمؤسسات المشكوك بها ، وتكون هذه الصورة في شكل تقارير مفصلة تقدم للجهات المعنية ، ففي نيجريا مثلاً توجد لجنة الجرائم المالية ، وفي كندا يوجد مركز تحليل التقارير والمعاملات المالية ، وفي أمريكا توجد شبكة مكافحة الجرائم المالية . كما شكلت مجموعة الدول الصناعية السبع في العام 1989 (م) تنظيماً دولياً لمراقبة الأنشطة المالية سمى بفريق عمل النشاط المالي ، ويعمل هذا الفريق على مراقبة الأنشطة المالية المشبوهة ، كما تستخدم وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ووزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي على نحو متزايد المحاسبين القضائيين للتحقيق في الجرائم المالية خصوصاً عندما يكون هناك حالات من جمعيات أو مؤسسات زائفة تعمل كواجهة لعمليات غير مشروعة داخل الدولة أو المنظمة . وفي كل هذه الأجهزة يكون الدور الرئيسي للمحاسب القضائي حيث يقوم بتفسير وتلخيص وعرض الأعمال والصفقات المالية محل الشك بطريقة منطقية مفهومة ومدعمة بالحقائق . فضلاً عن ذلك فان المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم يكون من واجبه عند التكليف القيام بالمساعدة في أي إجراءات قانونية من شأنها مساعدة القضاء في فهم تفاصيل أكثر

بخصوص المعاملات المالية محل التحقيق ، اضافة الى الإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة وكتابة التقارير المدعمة بالأدلة الحقيقية ذات الصلة بالقضية موضوع النزاع .[72] وعلى الرغم من أن مساعي محاربة الفساد المالي في مختلف أنحاء العالم إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة ، وبما أن الأمن التجاري والإقتصادي لايقل أهمية عن الأمن السياسي والإجتماعي فقد إتجهت أنظار العالم الى المحاسبة القضائية باعتبارها واحدة من أهم الآليات في محاربة الفساد المالي والحد من عملياته . حيث تعمل المحاسبة القضائية على تقوية وتعزيز آليات الرقابة بهدف حماية تنظيمات الأعمال من الجرائم المالية ، والتأكد من أن إجراءاتها الرقابية المضادة لعمليات الفساد المالي فعالة وقوية ، كما يمكن أن توفر المحاسبة القضائية أساس سليم للمعلومات الحقيقية التي يمكن أن تستخدم للمساعدة في حل النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل [73] ومما يؤكد ضرورة أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بغرض إعادة الثقة في التقارير المالية عند جمهور المستفيدين وأصحاب المصالح وتحقيق إستمرارية منشآت الأعمال المخالفات المحاسبية والمالية التي قامت بها بعض الشركات العالمية في عدد من الدول حول العالم ، والإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها أجزاء متفرقة من العالم مثل إن هيار وإفلاس مؤسسة الإدخار والإقراض الأمريكية في العام 1994م بخسارة قدرت بمبلغ (179) مليار دورلار ، وانفجار الأزمة المالية لشرق آسيا عام 1997 (م)، وإنهيار عملاق الطاقة الأمريكية شركة إنرون Enron) (عام 2001 (م) بأصول تقدر قيمتها بحوالي 63,4) (مليار دولار، وما تبع ذلك من إنهيار أكبر شركة مراجعة بالعالم وهي شركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطها بانهيار شركة إنرون ، ثم توالت بعد

---

[72] رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال) الموصل :** جامعة الموصل ، كلية
الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والتسعون ، 2012)ص . 91

[73] Bressler, L, **The role of forensic accountants in fraud investigations – importance of attorneys and judges perception**, (USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute) p52

ذلك الإنهيارات فانهارت شركة وورلد كوم WorldCom الأمريكية للإتصالات ، وشركة بارماليت Late Parma الأوربية للأغذية ، ثم الأزمة المالية العالمية مع بدايات العام 2007م التي اكتوى العالم كله بنيرانها ولايزال حيث إنهارت العديد من الشركات العالمية وعدد من البنوك العالمية بعد سنوات طويلة من الكفاح والنجاح واضطرت مؤسسات أخرى للإندماج خشية السقوط في الأزمة ، ويتواصل مسلسل الإنهيارات ليطال شركات ومؤسسات كبيرة في أوروبا وآسيا ، وقد كان من أسباب تلك الأزمة عدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية وتطبيقها بشكل سليم والتلاعب في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ومحتوى التقارير المالية والتقاضي عن الأخطاء وما صاحب ذلك من تواطؤ مكاتب المراجعة مع مسئولي تلك الشركات وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار لهذه الشركات .[74] ومن خلال الدراسات السابقة يؤكد الباحث ماتوصل اليه عدد من الباحثين من أن المحاسبة القضائية تعتبر وسيلة من الوسائل المهمة التي تساعد في الحماية والحد من جرائم الإحتيال والفساد المالي والإداري والتي تعتبر من أخطر الجرائم التي تسببت في ظاهرة إفلاس العديد من الشركات وهي ظاهرة تتسبب في عمليات الإنهى ار الإقتصادي في الدول والمجتمعات ، كما يمكن للمحاسبة القضائية أن تحقق إشرافاً خارجياً فعالاً يهدف الى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي في جميع مستويات الإشراف الإداري والتنفيذي في الشركات وذلك من خلال ما تتضمنه من أساليب وآليات تساعد في كشف الغش والفساد .

آليات المحاسبة القضائية لمكافحة الغش والفساد المالي

نظراً للاهتمام المتزايد خلال الفترة الماضية في العديد من الدول بالمحاسبة القضائية وآثارها الإيجابية على مكافحة الغش وعمليات الفسادالمالي ، ونتيجة للقصور في برامج المحاسبة والمراجعة التقليدية في تأهيل الخريجين والمحاسبين والمراجعين

[74] صالح عبدالرحمن السعد ، **المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية** (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013)ص .6

وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمكافحة الغش والتقليل من عمليات الفساد فقد ترتب على ذلك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية التي تعمل على مكافحة الغش والفساد خاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية ، واستناداً على عدد من الدراسات السابقة فإن آليات المحاسبة القضائية المقترحة لمكافحة الغش والفساد المالي والإداري تشمل الآليات التالية : [75]

1. القدرات والمهارات والمعارف المتخصصة في : منع حالات الغش ، تقليل حالات الغش اكتشاف حالات الغش ، الفحص والتحقيق في حالات الغش ، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش
2. استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية
3. القدرات والمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الإحتيالية للفساد .
4. مهارات تقديم الخدمات الإستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد
5. مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية .
6. مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد .
7. المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد .
8. المهارات المتخصصة في فحص كل من جرائم قرصنة الإنترنت والجرائم المنظمة وجرائم غسيل الأموال .
9. مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد .

[75] Ramamoorti, Sridhar, **The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component Into Fraud and Forensic Accounting Curricula** (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008) pp521-234.

10. مهارات المحاسبة القضائية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد المعقدة

ومن آليات المحاسبة القضائية تم استنتاج ما يلي : [76]

1. أن جميع آليات المحاسبة القضائية لمكافحة حالات الغش والفساد مكملة لبعضها البعض ، حيث يمكن استخدام أي منها تبعاً لطبيعة المشكلة التي تحتاج الى أدلة مالية ومحاسبية وتمكن من تقييم الوضع العام للحالة محل النزاع ، بالإضافة الى عاملي الزمان والمكان المناسبين لاستخدام كل أسلوب .
2. عند تكليف المحاسب القضائي لإكتشاف الغش والفساد في شركة ما يفترض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح وفقاً لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات ، حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجاباً على المحاسب القضائي وجودة قرارات الإستثمار ، فالإفصاح الجيد للمحاسب القضائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات الشركة .
3. ان مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال يتضح من خلال الحد من تغول الإدارة التنفيذية في الفساد المالي ، وتشجيع وتعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي ، والحد من مخاطر الفشل المالي ، والحرص على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ، وتعزيز حكم القانون
4. نه لابد من توفر المهارات الخاصة والمطلوبة في المحاسب القضائي حتى تتمكن المحاسبة القضائية من تحقيق أهدافها .

وللتأكيد على أهمية ودور المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي يستعرض الباحث نموزج لحالتان ساهمت المحاسبة القضائية في حلها عن طريق أساليبها وإجراءاتها والمهارات المستحدثة لها .

[76] آدم محمد عبدالقادر ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية** (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م) ص . 109

الحالة الأولى :

فـي العـام 1920م كـان Alphonse Scarface Caponeواحـد مـن أكثـر المجـرمين شـهرة فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، وهـو فـي الأصـل محاسـب كـان يعمـل فـي عـدة مؤسسـات ، وقـد سـيطر Capone فـي ذلـك الوقت على أغلب مناطق شيكاغو عن طريق إمتلاك أو السيطرة على عـدد كبيـر مـن الحانـات (النـوادي الليليـة ، معامل التقطير ، نوادي سباق الخيل ، الفنادق فضلاً عن تقديم الرشـاوي الـى مسـئولين فـي المدينـة وصـولاً الـى مدير البلدية والقضاة ورجال الشرطة الى أن وصل السـيطرة شـبه الكاملـة علـى المدينـة حتـى أصـبحت تعـرف تلـك العائلة بالغوغاء . تـولى Frank Wilsonوفريقـه مـن المحاسـبين عمليـة التحقيـق فـي هـذه القضـية بصـورة سـرية لمـدة خمـس سنوات في شيكاغو ، وقـد كانـت مهمـتهم مقتصـرة علـى آليـة جمـع أكبـر عـدد ممكـن مـن الأدلـة بمختلـف أنواعهـا وبالطريقة التي تدين AL Caponeأمام القضـاء ، وكـان أسـاس هـذا التحقيـق هـو تحديـد مشـروعية مصـادر تلـك الأمـوال والمشـاريع التـي يقـوم بهـا AL Capone .ومـن الصـعوبات التـي واجهـت فريـق Frank Wilsonهـو قلـة اسـتخدام ALCaponeحسـابات مصـرفية باسـمه ، فأغلـب المعامـلات النقديـة والماليـة مـع الأطـراف ذات العلاقـة مبنيـة علـى وثـائق تكتـب بخـط اليـد وهـي أدلـة غيـر أصـولية لإثبـات أي تعامـل نقـدي ضـخم عرفـت هـذه العمليـة أثنـاء فتـرة التحقيـق والهـدف مـن هـذه الطريقـة هـو عـدم فـرض ضـريبة علـى هـذه الإيـرادات الضـخمة . وخـلال فتـرة التحقيـق السـري قـام فريـق FrankWilson بـاختراق عـدد مـن الأنشـطة الاسـتثمارية التابعـة لـ ALCapone وبعض الأنشطة التابعـة لشـركائه بحيـث اسـتطاع فريـق التحقيـق العثـور علـى نمـاذج لخـط اليـد تابعـة لـ (AL Capone) وثـائق ماليـة بخـط اليـد خاصـة بمعـاملات ماليـة مـع عـدة أطـراف أخـرى تـم العثـور فيمـا بعـد علـى مليـوني وثيقـة تقـدر بملايـين الـدولارات منهـا ماخوذة مـن نـوادي القمـار التـي تبـين فيمـا بعـد أنهـا تابعـة لـ Capone AL بعـد

ذلك تم تقييم المستندات الثبوتية مع الشهود الى القضاء من قبل فريق Frank Wilson تضمنت ثلاث لوائح اتهام قانونية الأولى اتهام ببعض الإنتهاكات التي قام بها ALCapone تهديد ، اختطاف ، قضايا مخدرات ليتم الحكم عليه بالسجن لمدة 34 عاماً قلصت بعد ذلك الى 11عاماً مع غرامة مالية قدرها 250,000)دولار كضريبة دخل . ويرجع الفضل في التصدي لمثل هذا النوع من الجرائم المالية والحد من آثارها للخبرات والمهارات الخاصة بتحقيقات المحاسبة القضائية .[77]

الحالة الثانية :

أظهرت القوائم المالية لشركة (س) الصناعية للسنة المالية المنتهية في ... 12/31/ضمن حسابات العملاء رصيداً مخالفاً لطبيعته المحاسبية مبلغاً قدره (2,572,151,000 دينار) اثنان مليار وخمسمائة واثنان وسبعون مليون ومائة وواحد وخمسون ألف دينار ، وفي الوقت ذاته ظهر هذا المبلغ كقيمة بضاعة ضمن مخزون الإنتاج التام للشركة في نهاية الفترة .

وعند ملاحظة معطيات هذه الحالة يمكن القول أنها تعطي مؤشراً عن وجود إحدى ممارسات الفساد المالي في هذه الشركة وبالتحديد العبث في قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي ، وهذا الأمر يستدعي استخدام تقنيات المحاسبة القضائية للكشف عن أبعاد هذه الممارسات الإبداعية وتأثيراتها . وتعد تقنية تحليل النسب وتدقيق النقطة الحرجة وتحليل مصادر استخدامات الأموال من التقنيات الأكثر ملائمة لمثل هذه الممارسات من الفساد المالي ، ووفق تقنية تحليل النسب تمت دراسة العلاقة بين ايرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة وكذلك تحليلات نسبة مجمل الربح ونسبة تكلفة البضاعة المباعة فضلاً عن تحليل درجة الإرتباط بين

[77] رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، **مرجع سابق** ، ص62.

ايـرادات المبيعات وكمية المبيعات أو السلسلة الزمنيـة للمبيعـات والمشـتريات . وفـي الوقـت ذاتـه تـم اسـتخدام تقنيـات أخـرى كتدقيق النقطة الحرجة الذي يستهدف تحديد مسببات هـذا النـوع مـن ممارسـات الفسـاد المـالي داخـل الشـركة حيـث اسـتخدمت السـجلات والقـوائم الماليـة لإكتشـاف نقطـة الضـعف فـي نظـام الرقابـة الداخليـة إضـافة الـى التحقـق عـن سجلات المخزون والوثائق الثبوتية المتعلقة به وتحليل أرصدة المدينين والنقد وفحص المستندات .

وبعد استخدام تقنيات المحاسبة القضائية للكشف عن أبعاد هذه العملية في الشركة تم التوصل الى أن المبلغ المذكور أعلاه يمثل قيمة بضاعة مباعة من منتجات الشركة إلا أنها لم تسلم للأطراف التي طلبتها ، وأن ظهـور هـذا المبلـغ ضـمن مخـزون الإنتـاج التـام للشـركة فـي نهايـة الفتـرة يشـير الـى حيـازة الشـركة لهـذا المخـزون وجاهزيتـه للبيـع ممـايعطـي إنطباعـاً باسـتمرار عمليـة الإنتـاج وتقـديم صـورة أفضـل عـن الشـركة ، إلا أن حقيقـة الأمر وبسبب عـدم تحديـد نقطـة البيـع بشـكل دقيـق فقـد تـم اسـتلام قيمـة تلـك البضـاعة مقدماً ولـم تسـجل كـإيرادات مسـتلمة مقـدماً . ومما تقـدم يمكـن إتخـاذ الإجـراءات المناسـبة لإعـادة القـوائم الماليـة الـى وضـعها الصـحيح وذلـك إعتماداً على ما أفادت به تقنيات المحاسبة القضائية بشأن هذه القضية .[78]

الإجراءات الوقائية للمحاسبة القضائية

ممـا تجـدر الإشـارة اليـه أن دور المحاسـبة القضـائية قـد يكـون وقائيـاً بتشـجيع منشـآت الأعمـال علـى مقاومـة الإحتيـال والخـداع والجـرائم الماليـة قبـل وقوعهـا ، وذلـك مـن خـلال تحديـد مهـارات المحاسـبة السـلبية (المحاسـبة الإداعيـة) أو نقـاط الضـعف التـي قـد يحـدث الإحتيـال والتلاعـب مـن خلالهـا ، كمـا يمكـن أن تسـاعد المحاسـبة القضائية في وضع نظم الرقابة الداخلية للمنشآت وتحديد الأساليب والإجراءات التي

[78] منال حسين لفته صـالح ، **استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم الماليـة** (بغـداد الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الثامن ، 2017)ص 165 .

يمكن من خلالها كشف أي محاولة للتلاعب والإحتيال ، وذلك بمعاونة القيادات الإدارية في المنشأة من ذوي المهارة والخبرة ، مع الإستعانة بالإدارة القانونية لوضع الأسس والإجراءات التي تحول دون وقوع المنشأة في عمليات الإحتيال والتلاعب والغش من أي نوع كان :[79]

[79] صالح عبدالرحمن السعد ، **مرجع سابق** ، .

[78] Romburgh, Van . **The Training of Forensic Accountant in South Africa,(** Unpublished master's thesis, NortWest University, South Africa, 2008) pp 34-39.

الفصل الثالث

الدراســـة الميدانيــة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من مجموعة من المحاسبين القانونيين والمراجعين وشركات المحاسبة والمراجعة، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي تلك الجهات، وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (43) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (86%)، وعدد الاستبانات المفقودة (7) بنسبة (14%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (43) استبانة بنسبة (86%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثات الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	5.00 -4.20	100 %
4	مرتفعة	4.20 -3.40	89.8%
3	متوسطة	3.40 -2.60	68.5%
2	منخفضة	2.60 –1.80	49.8%
1	متدنية	-1.80 1	31.7%

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة

من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	**مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	8	.881
2	**اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	6	854.
3	**توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.**	8	880.
	مجموع متوسط جميع المحاور	**32**	**919.**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**"، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

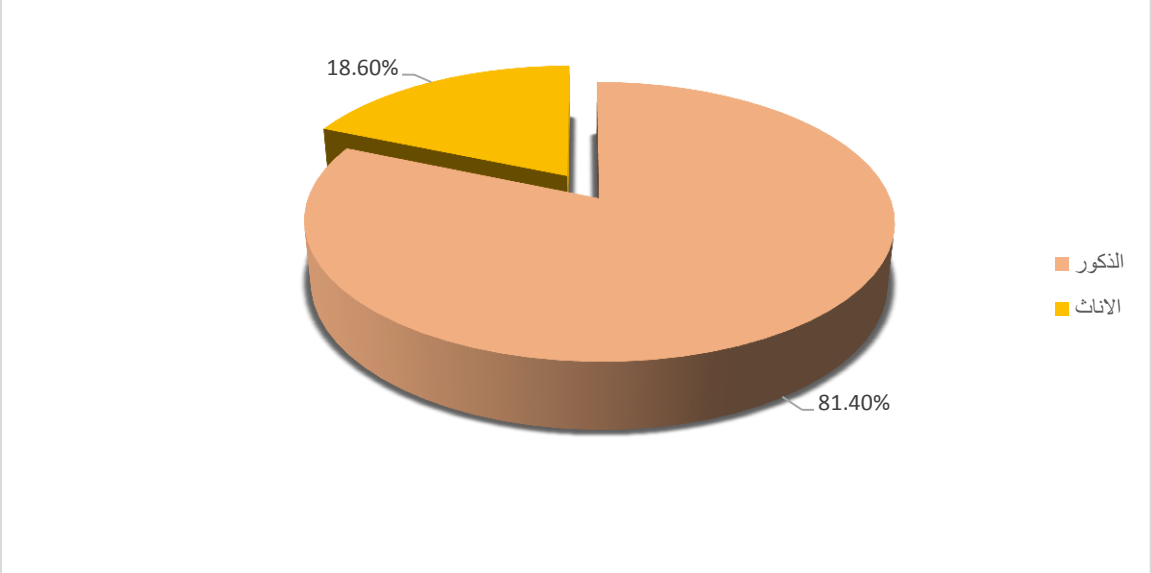
المبحث الثاني : تحليل ومناقسة النتائج

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

ـ متغير النوع:

جدول رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	35	81.4%
انثى	8	18.6%
الإجمـــــالي	43	100%



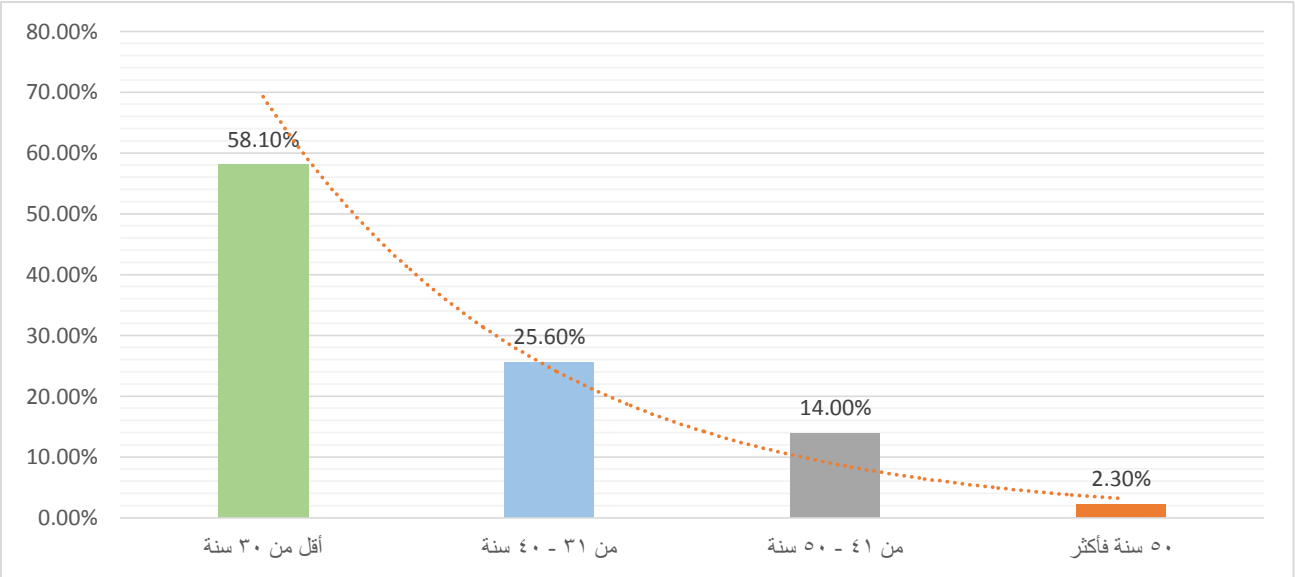
شكل رقم (1) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (35) يمثلون ما نسبته 81.4% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (8) وبنسبه18.6% ، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العـــــمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	25	%58.10
من 31 – 40 سنة	11	%25.60
من 41 – 50 سنة	6	%14.00
50 سنة فأكثر	1	%2.3
الإجمـــــالي	43	100%



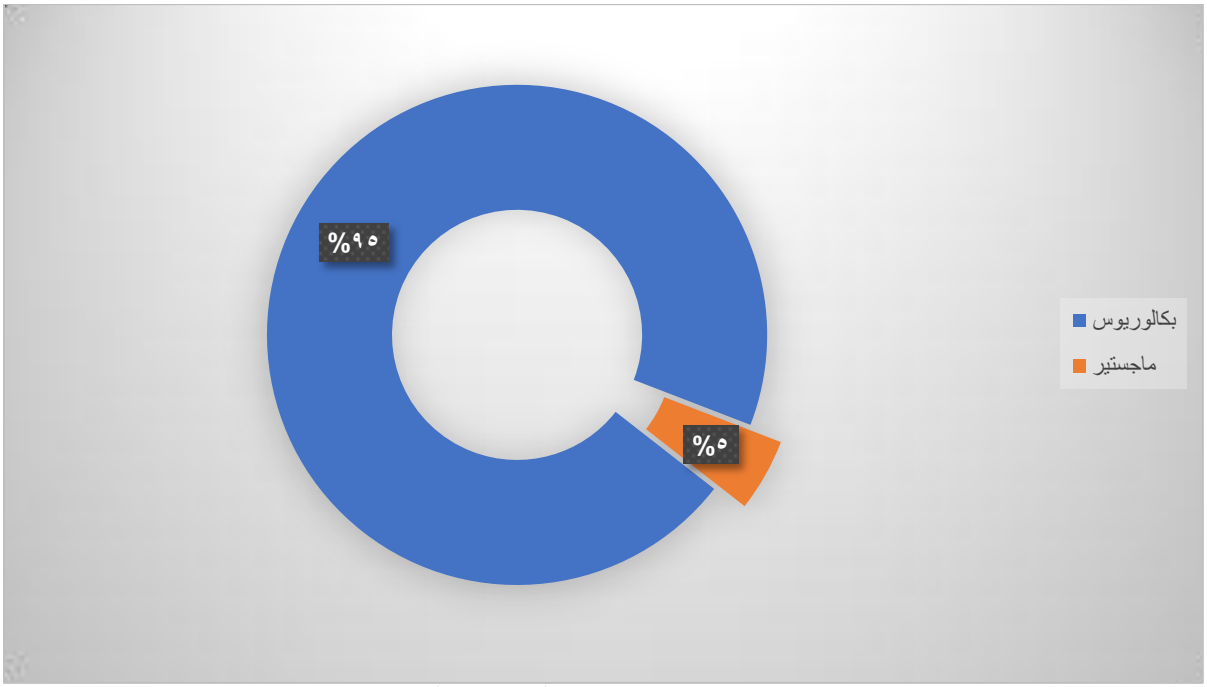
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 58.1% بتكرار بلغ (25)، ثم فئة العمر (من 31 – 40 سنة) بنسبة 25.6% وبتكرار بلغ (11)، ثم فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 14.0% وبتكرار بلغ (6) وأخيراً فئة العمر (50 سنة فأكثر) بنسبة 2.3% وبتكرار بلغ (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة).

ـ متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	41	%95.3
ماجستير	2	%4.7
الإجمالي	43	%100



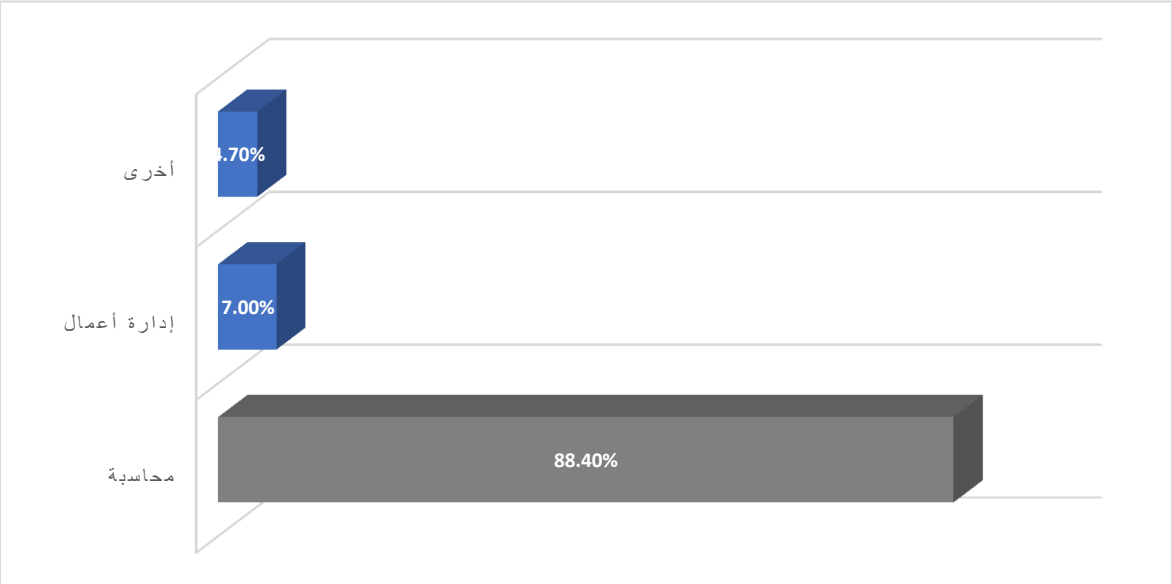
شكل رقم (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 95.3% وبتكرار بلغ (41)، واخيراً فئة المؤهل (الماجستير) بنسبة 4.7% وبتكرار بلغ (2)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- التخصص العلمي

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	38	%88.4
إدارة أعمال	3	%7.0
أخرى	2	%4.7
الإجمالي	**43**	**%100**



شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

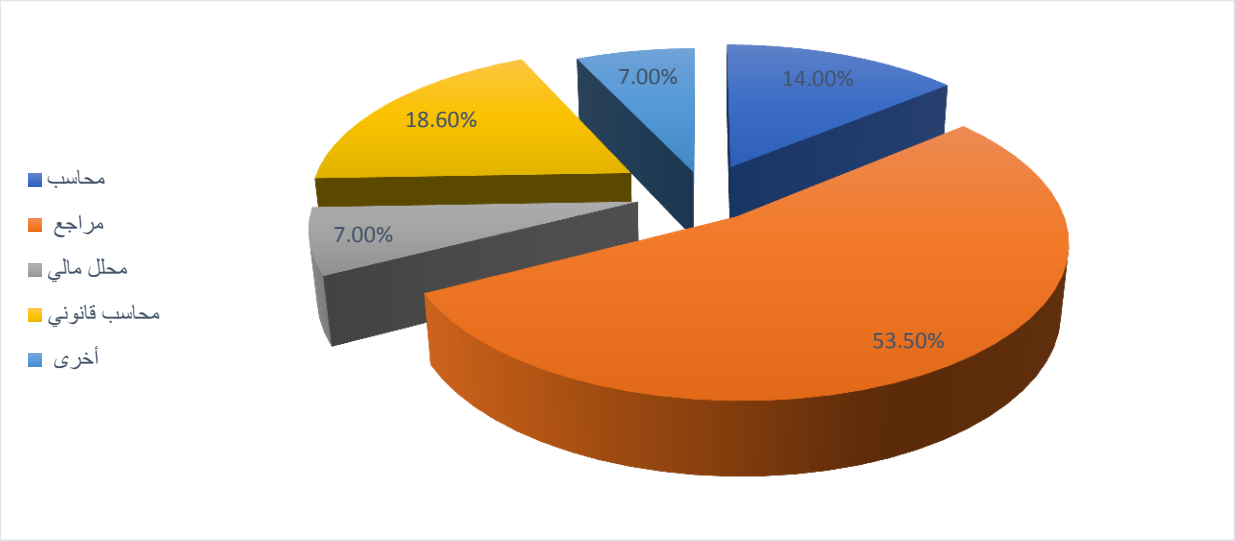
يتبين من الجدول رقم (6)، والشكل (4) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (محاسبة) بنسبة 88.4% وبتكرار بلغ (38)،

يليه فئة التخصص (إدارة اعمال) بنسبة 7.0% وبتكرار بلغ (3)، واخيراً فئات التخصصات العلمية المختلفة (أخرى) بنسبة 4.7% وبتكرار بلغ (2) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي محاسبة.

- المركز الوظيفي

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	6	%14.0
مراجع	23	%53.5
محلل مالي	3	%7.0
محاسب قانوني	8	%18.6
أخرى	3	%7.0
الإجمالي	43	%100



شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

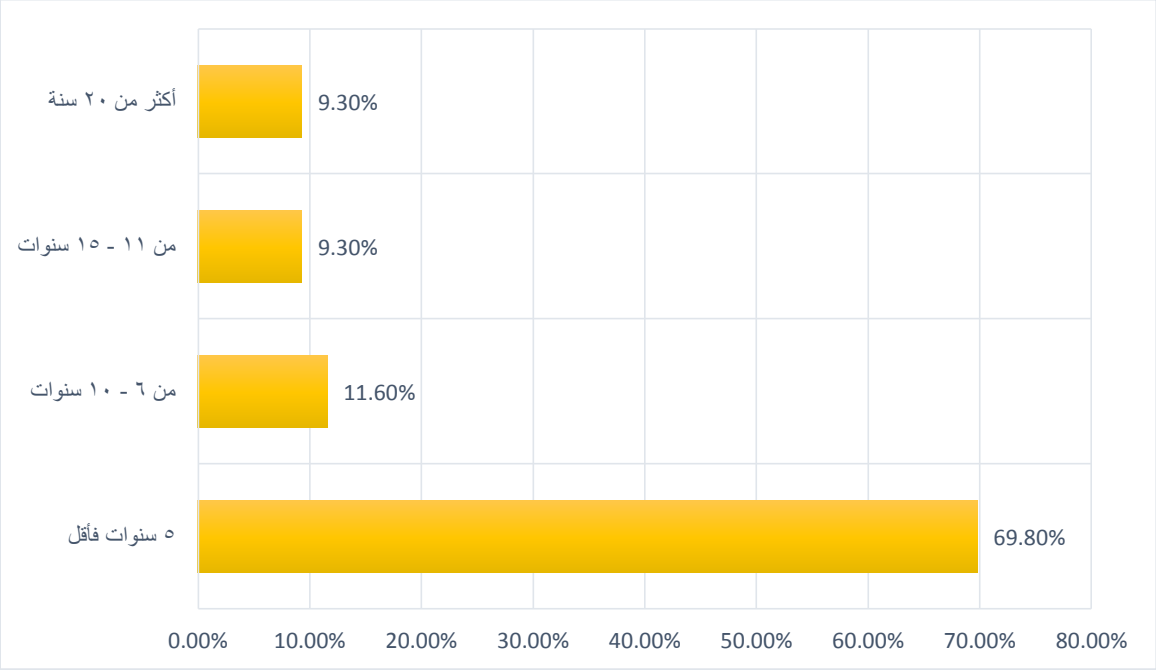
يتبين من الجدول رقم (7)، والشكل (5) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مراجع) بنسبة 53.5% وبتكرار بلغ (23)، ثم فئة المركز

الوظيفي (محاسب قانوني) بنسبة 18.6% وبتكرار بلغ (8)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب) بنسبة 14% وبتكرار (6)، واخيراً فئاتين المركز الوظيفي (محلل مالي، ووظائف أخرى) بنسبة 7% وبتكرار بلغ (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مراجع).

ـ عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	30	%69.8
من 6 – 10 سنوات	5	%11.6
من 11 – 15 سنوات	4	%9.3
أكثر من 20 سنة	4	%9.3
الإجمالي	43	100%



شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) بنسبة 69.8% وبتكرار بلغ (30)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 6– 10 سنوات) بنسبة 11.6% وبتكرار (5)، واخيراً فئاتين سنوات الخبرة (من 11– 15 سنوات، أكثر من 20 سنة) بنسبة 9.3% وبتكرار (4)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

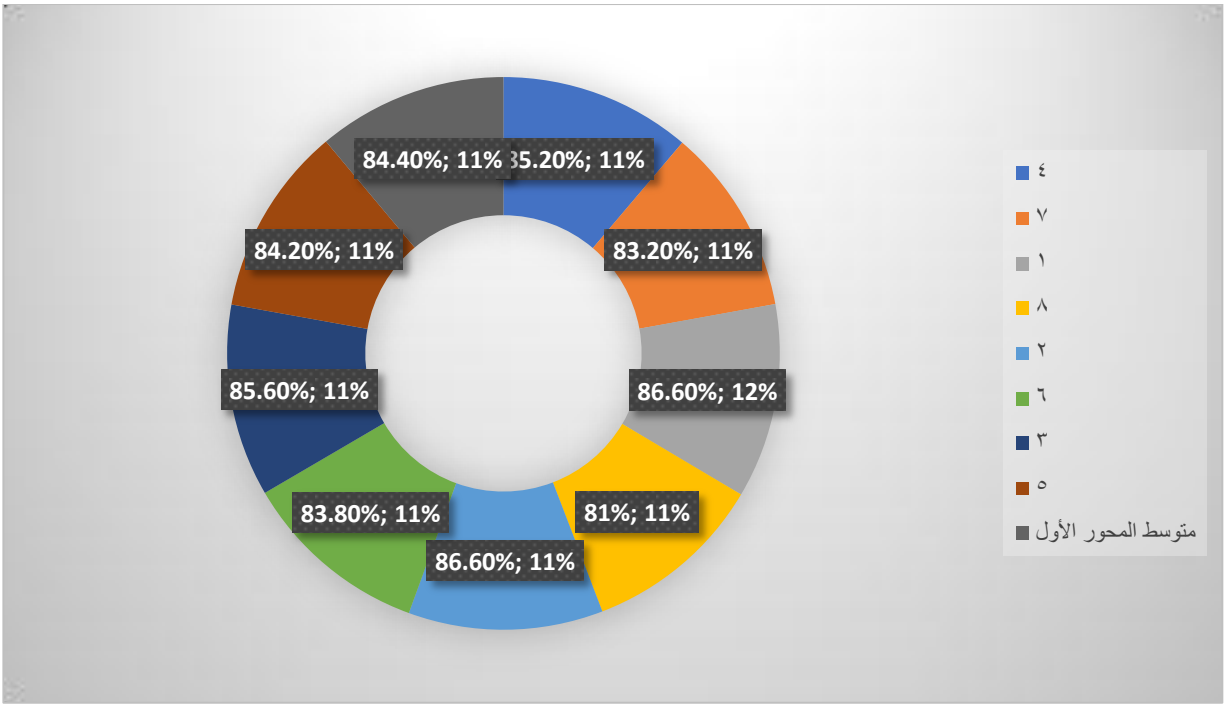
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	فحص سندات الصرف والقيود وسندات القبض من الناحية القانونية	4	4.26	0.693	%85.2	عالي
2	فحص عينة من السندات الخاصة بالصفقات ذات المبالغ المالية الكبيرة للتأكد من سالمة استعمال الأموال وفق أبواب الصرف المقررة بالموازنة العامة للدولة	7	4.16	0.871	%83.2	مرتفع
3	فحص عينة من ملكية الموجودات (سندات الملكية) وصحة تثبيتها في السجلات والتحقق من احتساب قيمها للتأكد من عدم وجود تحريف قانوني	1	4.33	0.778	%86.6	عالي
4	فحص قدرة المنشاة او الوحدة الاقتصادية على ممارسة نشاطها وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وأهدافها، وسلامة إدارة الأموال العامة للتأكد من عدم وجود تلاعب	8	4.05	0.815	%81	مرتفع
5	يطابق المحاسب القضائي السجلات المحاسبية مع كشف المصرف لكشف حالات الفساد وإساءة استخدام الأموال	2	4.33	0.865	%86.6	عالي
6	يطلع على سجل الإيرادات لمطابقة مبالغ الإيرادات لكل عملية مالية للتأكد من تثبيتها بصورة صحيحة	6	4.19	0.824	%83.8	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
	وعدم وجود تلاعب					
7	**يحصل على كافة التأييدات الضرورية للحساب الجاري والاعتماد المستندي**	3	4.28	0.666	%85.6	عالي
8	**يتأكد من فصل لوظائف للعاملين عند أستلام النقدية وتسجيلها وايداعها**	5	4.21	0.914	%84.2	عالي
	متوسط المحور الأول		**4.22**	**0.561**	**%84.4**	**عالي**



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.22)، والنسبة المئوية (84.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (3) والتي تنص على (**فحص عينة من ملكية الموجودات (سندات الملكية) وصحة تثبيتها في السجلات والتحقق من احتساب قيمها للتأكد من عدم وجود تحريف قانوني**) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (**يطابق المحاسب القضائي السجلات المحاسبية مع كشف المصرف لكشف حالات الفساد وإساءة استخدام الأموال**) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (**يحصل على كافة التأييدات الضرورية للحساب الجاري والاعتماد المستندي**) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (4.28)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (**فحص سندات الصرف والقيود وسندات القبض من الناحية القانونية**) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.26)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (**يتأكد من فصل لوظائف للعاملين عند أستلام النقدية وتسجيلها وايداعها**) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.21)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (**يطلع على سجل الإيرادات لمطابقة مبالغ الإيرادات لكل عملية مالية للتأكد من تثبيتها بصورة صحيحة وعدم وجود تلاعب**) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (4.19)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (**فحص عينة من السندات الخاصة بالصفقات ذات المبالغ المالية الكبيرة للتأكد من سالمة استعمال الأموال وفق أبواب الصرف المقررة بالموازنة العامة للدولة**) حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (4.16)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

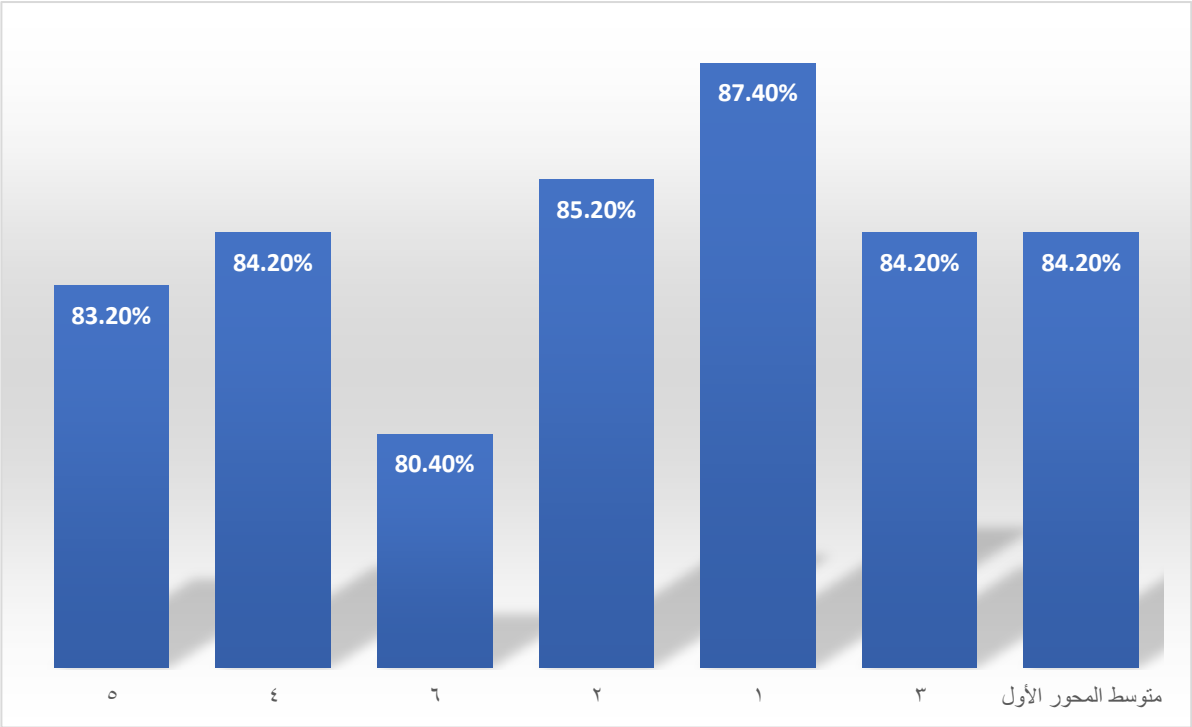
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (**فحص قدرة المنشاة او الوحدة الاقتصادية على ممارسة نشاطها وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وأهدافها، وسلامة إدارة الأموال العامة للتأكد من عدم وجود تلاعب**) حصلت على الترتيب(الثامن) بمتوسط حسابي (4.05)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوثين. وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.22) وبانحراف معياري (0.561) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**

2- المحور الثاني: إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يقوم المحاسب القضائي بمقابلة الأطراف ذات الصلة من خلال الاجتماع بهم لغرض فهم الحقائق والقضايا المطروحة	5	4.16	0.898	%83.2	مرتفع
2	يقوم بفحص وتحليل النزاعات والادعاءات لغرض الوصول للحقائق ورصد كافة المشاكل الخطيرة	4	4.21	0.773	%84.2	عالي
3	يساعد المحققين في وضع الأسئلة عند التحقيق الأولي للموضوعات محل النزاع مع الأطراف ذات الصلة، ووضع خطة عمل للتأكد من صحة الادعاءات	6	4.02	0.771	%80.4	مرتفع
4	دعم التقاضي يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج إلى التثبت من مدى مواءمتها ودقتها للاستخدام في المجال القضائي	2	4.26	0.658	%85.2	عالي

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
5	**يعمل للحصول على جمع أدلة أثبات والتحقق من كونها فعالة ويمكن الاعتماد عليها وإظهارها في الوقت المناسب**	1	4.37	0.655	%87.4	عالي
6	**إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير**	3	4.21	0.709	%84.2	عالي
	متوسط المحور الثاني		**4.21**	**0.527**	**%84.2**	**عالي**



شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.21)، والنسبة المئوية (84.2%)،

وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (5) والتي تنص على (**يعمل للحصول على جمع أدلة أثبات والتحقق من كونها فعالة ويمكن الاعتماد عليها وإظهارها في الوقت المناسب**) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.37) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (**دعم التقاضي يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج إلى التثبت من مدى مواءمتها ودقتها للاستخدام في المجال القضائي**) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.26) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (6) والتي تنص على (**إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير**) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.21) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (**يقوم بفحص وتحليل النزاعات والادعاءات لغرض الوصول للحقائق ورصد كافة المشاكل الخطيرة**) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.21) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (**يقوم المحاسب القضائي بمقابلة الأطراف ذات الصلة من خلال الاجتماع بهم لغرض فهم الحقائق والقضايا المطروحة**) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.16) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (**يساعد المحققين في وضع الأسئلة عند التحقيق الأولي للموضوعات محل النزاع مع الأطراف ذات الصلة، ووضع خطة عمل للتأكد من صحة**

الادعاءات) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (4.02) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

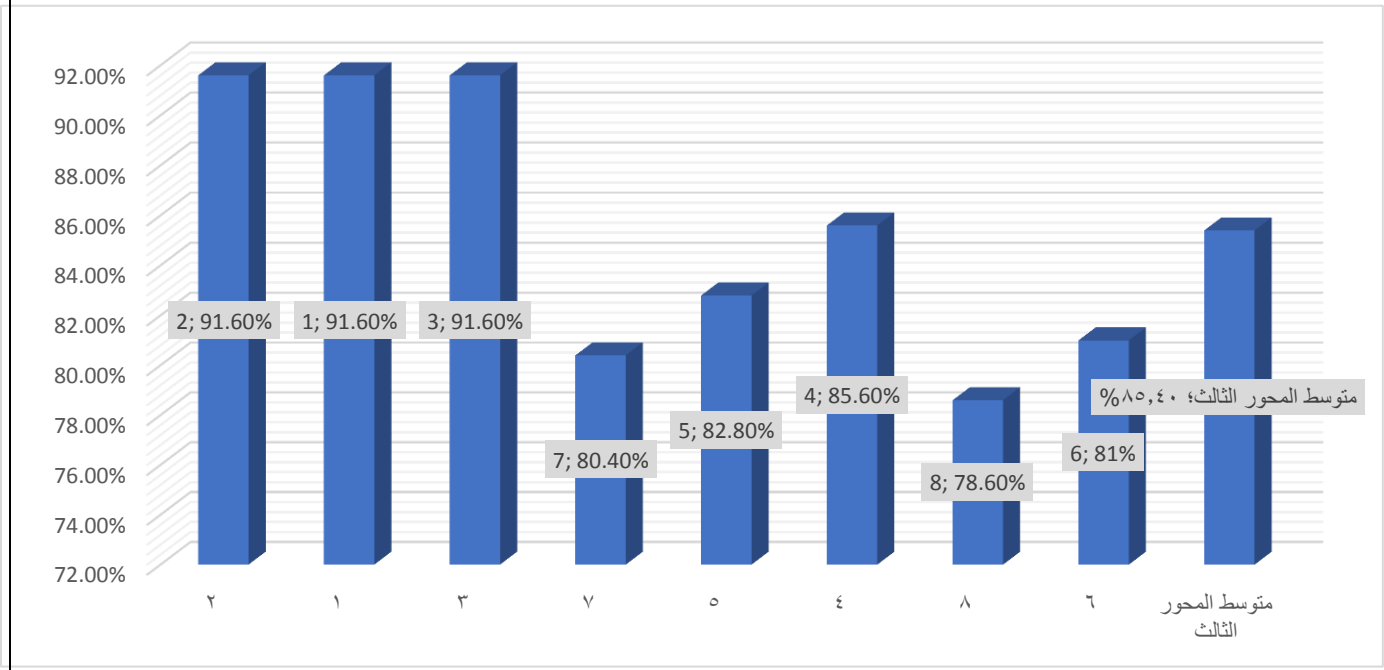
وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.21) وبانحراف معياري (0.527) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد.**

3- المحور الثالث: توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	ينبغي أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية في اليمن	2	4.58	0.587	%91.6	عالي
2	ينبغي أن يكون المحاسب القضائي على معرفة بالتطورات في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية	1	4.58	0.499	%91.6	عالي
3	يكون المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغيرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة	3	4.58	0.587	%91.6	عالي
4	يكون للمحاسب القضائي المعرفة بأساليب التحقيق والتحري الميداني والقانوني ولدية مهارات عالية تنظيمية	7	4.02	0.938	%80.4	مرتفع
5	يمتلك المحاسب القضائي مهارات الاتصالات	5	4.14	0.560	%82.8	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
	الشفوية والكتابية فضلاً عن سعة الصدر والاصغاء والاستماع للأخرين					
6	يمتلك المحاسب القضائي مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي	4	4.28	0.630	%85.6	عالي
7	يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات التجارية والمالية من خلال تقارير خاصة	8	3.93	1.055	%78.6	مرتفع
8	يكون للمحاسب القضائي خبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية	6	4.05	0.899	%81	مرتفع
	متوسط المحور الثالث		**4.27**	**0.517**	**%85.4**	**عالي**



شكل رقم (9) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.27)، والنسبة المئوية (85.4%)،

وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرات (2، 1، 3) والتي تنص على (**ينبغي أن يكون المحاسب القضائي على معرفة بالتطورات في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية، ينبغي أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية في اليمن، يكون المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغيرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة**) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.58) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (**يمتلك المحاسب القضائي مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي**) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.28) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (**يمتلك المحاسب القضائي مهارات الاتصالات الشفوية والكتابية فضلاً عن سعة الصدر والاصغاء والاستماع للأخرين**) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.14) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (**يكون للمحاسب القضائي خبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية**) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.05) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (**يكون للمحاسب القضائي المعرفة بأساليب التحقيق والتحري الميداني والقانوني ولدية مهارات عالية تنظيمية**) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.02) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (**يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات التجارية والمالية من خلال تقارير خاصة**) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.51) وبانحراف معياري (0.606) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	**مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	2	4.22	0.561	%84.4	عالي
2	**اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	3	4.21	0.527	%84.2	عالي
3	**توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.**	1	4.27	0.517	%85.4	عالي
	المتوسط العام لجميع المحاور		4.24	0.456	**%84.8**	عالي

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ **" دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي"**، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.456)، ودرجة قياس (عالية)، حيث حصل المحور الأول: **مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.561) وتقدير

لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: **اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي** على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.527) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثالث: **توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي** على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.517) وتقدير لفظي (عالي).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالية) على أنه يوجد دور **للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا يوجد دور بين مجالات عمل المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج لاختبار المال ومجالات التنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا يوجد مجالات للعمل المحاسبي القضائي يحد من الفساد المالي	43	4.2238	0.56138	4.663	42	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد بين مجالات عمل المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه يوجد دور بين مجالات عمل المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا يوجد دور بين اجراءات المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج لاختبار المشكلات التي تواجه اعمال الزكاة والتنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا يتم تطبيق الإجراءات المحاسبية القضائية التي تحد من الفساد المالي	43	4.2054	0.52684	5.344	42	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد بين اجراءات المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه يوجد بين اجراءات المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا يوجد دور بين توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (15) يبين نتائج لاختبار السبل والوسائل التي يمكن من خلاله تنمية وتطوير أموال الزكاة ومجالات التنمية الاقتصادية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا تتوافر المعارف والمهارات الكافية لحل مشكلة الفساد بشكل تام	43	4.2703	0.51678	6.795	42	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد دور بين توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد

المالي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه يوجد دور بين توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

خامساً: اختبار صدق أداة الدراسة:

جدول رقم (16) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	**مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	8	.736**
2	**اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**	6	.691**
3	**توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.**	8	.696**
	الدرجة الكلية	**32**	**.863**

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.001)

من خلال الجدول رقم (13) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.01)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة.

الفصل الرابع :

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثون معالجة اشكالية البحث التي تدور حول دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: الاستنتاجات

1. لا يوجد وحدة قياس موحدة في كافة الشركات تحد من الفساد المالي والتلاعب.
2. رفع مستوى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
3. تهتم وتركز المحاسبة القضائية بشكل كبير على من يقوم بعملية الفساد المالي.
4. تعزيز قدرات المحاسب القانوني بشكل كبير في الحد من التلاعب والغش والفساد المالي.
5. أن دراسة احتياجات الشركة من تدقيق محاسبي للقوائم المالية في ظل وجود شكوك حول مصداقية القوائم المالية تأتي عملية الفحص والمراجعة التي تكشف الفساد المالي وتعالجه.

ولخص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

6. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي**، بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (0.561) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن المحاسبة القضائية تتبع إجراءات دقيقة من خلال فحص ملكية الموجودات للتأكد من عدم تحريف قانوني.
- أن المحاسب القضائي يعمل على مطابقة السجلات المحاسبية والسندات وسجل الإيرادات لكشف حالات الفساد المالي.
- أن الاهتمام العملي لمستخدمي القوائم المالية يتركز حول دراسة كل ما يتم منعه من قبل المحاسبة القضائية والسعي لتجنبه.

7. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد،** بمتوسط حسابي (4.21) وبانحراف معياري (0.527) وبتقدير لفظي (عالي).
- ينتج عن جمع جميع الأدلة التي تثبت أي فساد مالي او تحريف او تحايل القدرة على السيطرة على الأمور واستخدامها في الوقت المناسب.
- أن المحاسب القانوني سيتقاضى مالا يكون قادر على توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج إلى التثبت من مدى ملائمتها ودقتها للاستخدام في المجال القضائي.

8. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي،** بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.517) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن المحاسب القضائي ملم بأساليب التحقق والتحري الميداني والقانوني والتشريعات والنظم المحاسبية.
- أن المحاسب القضائي يقدم المساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات التجارية والمالية من خلال تقارير خاصة.
- من وجهة نظرالمبحوثين أن هناك سنوات كبيرة جدا من الخبرة العلمية والعملية يتمتع بها المحاسب القضائي نظراً لطبيعة عمله التي تتعلق بأمور مالية عالية الأهمية.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- توظيف كوادر وكفاءات ملمة بشكل كبير بالتلاعبات التي تظهر في القوائم المالية.
- توعية الشركات بشكل كافي عن طبيعة عمل المحاسبة القضائية والعقوبات والاضرار في حال لجات الشركة للتلاعب المالي.
- اتاحة المحاسبة القضائية الفرصة للعاملين في كافة الأقسام بالمشاركة في تطوير الأساليب والإجراءات المستخدمة.
- يتوجب على الشركات مراعاة توفير نظام داخلي قوي يجنبها تلاعب أحد افراد الإدارة المالية مما ينتج عنه تلاعب مالي.
- الاخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات المحاسبية القضائية التي تتم في الشركات في حالات التدخل القضائي نظراً لأهمية التوعية في مثل هذه الأمور.

المراجع

المراجع العربية :

1. نجوي أحمد السيسي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية)القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2006
2. ياسر زعارير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي) كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، (2016
3. رافي نزار جميل و مقداد أحمد الجليلي ، **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال (الموصل :**جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والتسعون ، 2012)ص92.
4. د. مقداد أحمد الجليلي ، نزار راضي جميل ، **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعلميات غسيل الأموال -دراسة من مكتب التحقيقات الفيدرالي** ، (بغداد: الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد ، 35العدد 2012 ، 93م
5. خالد محمد علي أحمد ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي** (بني سويف : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدوالي الأول لكلية التجارة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية 2013.
6. نجوي أحمد السيسي ، مرجع سابق ،
7. د. نصيف جاسم الجبوري وآخرون ، **دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي** ، (بغداد : جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ، 19العدد 2012 ، 70م
8. عبدالستار عبدالجبار الكبيسي ، **المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن** (عمان : المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، 2016)

9. إيمان محمد سعد الدين ، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري
10. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي ، دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن ،
11. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي ، دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن ،
12. نجوى أحمد السيسي ، مرجع سابق ،.
13. ولاء محمود عبدالعزيز محمود ، الاطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية
14. أيمن هشام عزريل ، دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسيل الأموال
15. صالح عبدالرحمن السعد ، مرجع سابق ، ص . 25
16. سامح محمد لطفي ، مرجع سابق ، ص. 7
17. (سورة البقرة، الآية:)
18. محمد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح** (القاهرة : دار المعارف للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1973)
19. سورة الروم، الآية:
20. حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الاداري لغة المصالح ،)الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2008م(، ص .13
21. عماد الدين صالح ، الفساد والاصلاح دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2003م، ص .23
22. د. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 2008م

23. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد- ط – 2005 – 1مطابع تكنوبرس – لبنان
24. ليلى ناجي الفتلاوي ، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي) بغداد : كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والثلاثون ، (2012
25. عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي ،(تجربة الأردن،
26. فاطمة زيد سلمان القرة غولي ،دور نظم المعلومات المحاسبية المتكامل في مكافحة ظاهرة الفساد المالي،(بغداد :رساله غير منشورة لنيل شهادة الماجستير جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ،)2010
27. وليد نجم الراشدي ، محمد شريف النعيمي ، جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي) بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، (2009
28. طارق كاظم عجيل ، جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها) بغداد : هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، السنة الأولى ، (2009
29. سيف هشام الفخري ، الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية)سوريا : جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ، ماجستير العلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009.
30. ياسر زعارير وآخرون ، أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي) كوالالمبور : المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، (2016
31. بوزيد حميد وآخرون ، الفساد المالي والاداري وآليات مكافحته في الجزائر)الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، ، (2012

32. بوزيد حميد وآخرون ، المرجع نفسه ،
33. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ص 6 استراتيجية صادرة عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
34. فيحاء عبدالخالق البكوع وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي)الموصل : كلية الحدباء الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، (2009
35. حسين حسين شحاتة ، الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه) الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ، 552يوليو (2011
36. جميل ، عبدالقوي بن لطف الله على (2013) ، رسالة دكتوراه بعنوان أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، المملكة العربية السعودية
37. مفاهيم وموجهات مكافحة الفساد
38. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(اليمن) ، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

39. أرسلان ابراهيم الأفندي وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي)الموصل : كلية الحدباء الجامعية ، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس والعشرون ، (2009
40. د. عبد المنعم، سليمان، ظاهرة الفساد: (دراسة في مدى مواءمة التشريعات القانونية للطعام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، د.م: د.ن، 2004م):

41. سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسين زويلف ،أدارة البنوك ،(عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،2117م)
42. مفاهيم وموجهات مكافحة الفساد ص
43. مهدي عطية موحي ، جاسم محمد حسين ، إستراتجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي) بغداد : جامعة بابل ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإدارية والإقتصادية والمالية ، المجلة الرابع عشر، العدد (2015 ،
44. رافي نزار جميل ، مقداد أحمد الجليلي ، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال) الموصل : جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثالث والتسعون ، (2012
45. صالح عبدالرحمن السعد ، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية) جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، (2013
46. آدم محمد عبدالقادر ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية)الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م
47. منال حسين لفته صالح ، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية) بغداد الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الثامن ، (2017

المراجع الإنجليزية :

1. Cuttis, E, Legal and Regulatory Environments and Ethics, Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula, Issue in Accounting Education, Vol. 23, No 44, 2008,
2. American Institute of certified public Accounting (AICPSA), Expert Witness, 2010,
3. AICPA Eopert Witness, 2010
4. Tommie Singleton and others, Fraud Auditing and Forensic Accounting (John Wiley & Sons, Inc, Third Edition, 2006) p37.
5. Zysman,Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 .
6. Accessed on 15/4/2016
7. Malusare, Lalita, The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting, Investigation and reventing Fronds in India, International Interdisciplinary Research Journal, Vol. III, No. III, 2013,

8. Owojori, A.A, The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World (European Journal of Scientific Research, ISSN 1450-216X, Vol. 29, 2009) No. 2.
9. Golden Thomas, A Guide to Forensic Accounting Investigation, First Edition, John Wiley and Sons Inc., 2007,
10. Ramaswamy, Vinita, New Fronticrs: Training Forensic Accountants within Accounting Progrin (Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9, 2007)
11. Fletcher, Leslie. Higgins, Leslee. Mooncy, Lowell. Buckoff, Thoma, Our Schools Compaign for Distinction in Forensic Accounting (Souther Business Review, Vol. 33, No. 1, 2008)
12. Romburgh, Van, The Training of Forensic Accountant in South Africa (Unpublished master's thesis, NorthWest University, South Africa, 2008)
13. Mehta; Mathur, Tarun, Preventing financial fraud through forensic accounting (The Institute of chartered accountant of India, vol. 55, No. 10, 2007)
14. forensic accounting Crumbleg, Larry, et al , Forensic Accounting , Vol. 4, No. 6, 2009,
15. forensic accounting three, Zysman Alan, 2011,
16. Hopwood, William and Leiner Jay J & Yonng, George, op, cit.2008.

17. Emma and Others, Forensic Accounting Developing Economies , Problems and Prospects the University Advanced Research, Journal Issue 1, Vol. 17, No.1, 2009,
18. Italia, Maria, The multi-disciplined skills required of forensic accountants (Journal of modern accounting and auditin, vol.8, No.3, 2012)
19. Zysman, forensicaccounting
20. Digabriele, James. 2008
21. Messmer, M. Exploring Options in Forensic Accounting, (National Public Accountant, vol. 5, No. 3, 2004)
22. Canadian Institute of Chartered Accountant (CICA). www.cica.com
23. Bressler, L, The role of forensic accountants in fraud investigations – importance of attorneys and judges perception, (USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute)
24. Ramamoorti, Sridhar, The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component Into Fraud and Forensic Accounting Curricula (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4, 2008)
25. Romburgh, Van . The Training of Forensic Accountant in South Africa,(Unpublished master's thesis, NortWest University, South Africa, 2008)

المـــلاحـــــــق

الجمهورية اليمنية

جامعة المستقبل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

الاستبيـــــــــــان

تحية طيبة وبعد .....

في إطار إنجاز مذكرة البكالوريوس في العلوم المالية تحت عنوان :

(دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي)

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على أراء ومقترحات مؤسستكم المتعلقة بموضوع الدراسة، حول ما تتضمنه من تساؤلات.

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من الدراسة، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج بهذه الدراسة في أحسن شكل، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمية فقط .

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذه الدراسة .

اعداد الباحثين /
إسماعيل عبد الله شرهان
أمجد خالد الشميري
سعد محمد الاعراج
حسن علي الخزان
يوسف عبد الكريم البصير

❖ المعلومات الشخصية :

1. **الجنس :**

( ) ذكر ( ) انثى

2. **العمر :**

( ) اقل من 30 سنة. ( ) 30 – 40 سنة .

( ) 41 – 50 سنة . ( ) 51 سنة فاكثر .

3. **المؤهل العلمي :**

( ) ثانوي . ( ) بكالوريوس .

( ) ماجستير ( ) دكتوراه .

( ) أخرى .

4. **التخصص العلمي :**

( ) محاسبة . ( ) اداره اعمال . ( ) علوم مالية ومصرفية

( ) أخرى .

5. **المسمى الوظيفي :**

( ) مدير مالي . ( ) محاسب . ( ) مراجع .

( ) محلل مالي . ( ) محاسب قانوني ( ) أخرى .

6. **سنوات الخبره :**

( ) 5 سنوات فاقل . ( ) 6 – 10 سنوات ( ) 11 -15 سنة

( ) 16 -20 سنة . ( ) اكثر من 20 سنة .

بيانات استمارة الاستبانة: أرجو أن نحظى بمعرفتكم وخبرتكم في التأشير بعالمة (√) داخل المربع المناسب المقابل

المحور الاول : مجالات عمل المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي .

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	فحص سندات الصرف والقيود وسندات القبض من الناحية القانونية					
2	فحص عينة من السندات الخاصة بالصفقات ذات المبالغ المالية الكبيرة للتأكد من سالمة استعمال الأموال وفق أبواب الصرف المقررة بالموازنة العامة للدولة					
3	فحص عينة من ملكية الموجودات (سندات الملكية) وصحة تثبيتها في السجلات والتحقق من احتساب قيمها للتأكد من عدم وجود تحريف قانوني					
4	فحص قدرة المنشاة او الوحدة الاقتصادية على ممارسة نشاطها وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وأهدافها، وسالمة إدارة الأموال العامة للتأكد من عدم وجود تلاعب					
5	يطابق المحاسب القضائي السجلات المحاسبية مع كشف المصرف لكشف حالات الفساد وإساءة استخدام الأموال					
6	يطلع على سجل الإيرادات لمطابقة مبالغ الإيرادات لكل عملية مالية للتأكد من تثبيتها بصورة صحيحة وعدم وجود تلاعب					
7	يحصل على كافة التأييدات الضرورية للحساب الجاري والاعتماد المستندي					
8	يتأكد من فصل لوظائف للعاملين عند أستلام النقدية وتسجيلها وايداعها					

المحور الثاني : اجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم المحاسب القضائي بمقابلة الأطراف ذات الصلة من خلال الاجتماع بهم لغرض فهم الحقائق والقضايا المطروحة					
2	يقوم بفحص وتحليل النزاعات والادعاءات لغرض الوصول للحقائق ورصد كافة المشاكل الخطيرة					
3	يساعد المحققين في وضع الأسئلة عند التحقيق الأولي للموضوعات محل النزاع مع الأطراف ذات الصلة ، ووضع خطة عمل للتأكد من صحة الادعاءات					
4	دعم التقاضي يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج إلى التثبت من مدى مواءمتها ودقتها للاستخدام في المجال القضائي					
5	يعمل للحصول على جمع أدلة أثبات والتحقق من كونها فعالة ويمكن الاعتماد عليها وإظهارها في الوقت المناسب					
6	إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة االثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى ال يسمح بالطعن بسالمة التقرير					

المحورالثالث : توافر المعارف والمهارات لدى المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ينبغي أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية في اليمن					
2	ينبغي أن يكون المحاسب القضائي على معرفة بالتطورات في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية					
3	يكون المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغيرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة					
4	يكون للمحاسب القضائي المعرفة بأساليب التحقيق والتحري الميداني والقانوني ولدية مهارات عالية تنظيمية					
5	يمتلك المحاسب القضائي مهارات الاتصالات الشفوية والكتابية فضلاً عن سعة الصدر والاصغاء والاستماع للأخرين					
6	يمتلك المحاسب القضائي مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي					
7	يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات التجارية والمالية من خلال تقارير خاصة					
8	يكون للمحاسب القضائي خبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية					